جامعـــة الأزهـــر
كليـــة أصـــول الديـــن
والدعوة الإسلامية بالمنوفية

منهج الإمام البخاري في انتقائه من أحاديث الرواة المتُكَلَّم فيهم

دراسة نظرية تطبيقية من خلال كتابه "الصحيح"

الدكتور

بشير السيد السيد شُكر

مدرس الحديث وعلومه في
كلية أصول الدين والدعوة بالمنوفية – جامعة الأزهر

مستلة من

مجلة كلية أصول الدين والدعوة بالمنوفية العدد التاسع والثلاثون، لعام ١٤٤١هـ- يونيو ٢٠٢٠م والمودعة بدار الكتب تحت رقم ٢٠٢٠/٦١٥٧
والترقيم الدولي I.S.S.N 2636-2481

دار الأندلس للطباعة-أمام كلية الهندسة-عمارات الزراعيين-شبين الكوم ت ٠٤٨٢٢٢٢٠٩٠

منهج الإمام البخاري في انتقائه من أحاديث الرواة المتُكَلَّم فيهم
دراسة نظرية تطبيقية من خلال كتابه "الصحيح".

الدكتور

بشير السيد السيد شُكر

قسم الحديث وعلومه في كلية أصول الدين والدعوة بالمنوفية. جامعة الأزهر.

البريد الالكتروني: bashershoker@yahoo.com

الملخص:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد، عليه وعلى آله وصحبه أفضل الصلاة وأتم التسليم، أما بعد:

لقد أُثيرت الشبهات في الآونة الأخيرة على صحيح الإمام البخاري، ومن هذه الشبهات: كيف يُخرِّج الإمام البخاري في صحيحه لرواة قد تُكلم فيهم، أليس كل رجال البخاري ثقات ؟ وهذه الشبهة نتجت عن جهلٍ بمنهج الإمام البخاري في انتقاءه من أحاديث الرواة، خاصة بعض الرواة المُتكلم فيهم، وخلاصة القضية أنَّ الراوي ربما يكون ضُعِّف لسوء حفظه، أو ضُعِّف في جهة معينة، ومع ذلك له إصابات وأحاديث صحاح، فلا يُخرِّج له الإمام البخاري إلا في مواطن قوته وثقته، ويتقي مواطن ضعفه وخطئه، كما أنَّ الثقة قد يُخطئ فتُترك أخطاؤه، وعليه فلا يقدح هذا في صحة أحاديث البخاري؛ لأنه لا يُخرج لهم إلا من صحيح أحاديثهم.

الكلمات المفتاحية: الإمام البخاري– الانتقاء– الجامع الصحيح، المُتكلَّم فيهم– الثقة.

Imam Al-Bukhari's Method of Selecting it from the Hadiths of the Narrators who are Spoken of in them

Study Applied theory through his Book "The Right."

Basher El-Sayed El-Sayed –Shoker
Instructor of Hadith and its sciences at the Faculty of Osul alden and Dawah in Menoufia. Al Azhar university
Email: bashershoker@yahoo.com

Praise be to God, Lord of the worlds, and prayers and peace be upon the most honorable messengers, our master Muhammad, upon him and his family and companions, the best of prayer and the completion of surrender, but after:

Suspicions have been raised recently on Sahih Al-Bukhari, and among these suspicions: How does Imam Bukhari produce in his Sahih for narrators who may speak to them, are not all men of Bukhari trust? This suspicion resulted from ignorance of Imam Al-Bukhari's method of selecting from the hadiths of the narrators, especially some of the narrators who are spoken of, and the summary of the issue is that the narrator may have been weakened due to his poor preservation, or was weak in a certain direction, yet he has injuries and hadiths that are true, so Imam Al-Bukhari is not excluded except in His strengths and confidence, and he fears his weaknesses and mistakes, as trust may be mistaken and his mistakes are left, and he should not disgrace this in the authenticity of the hadiths of Al-Bukhari, because he does not give them only from the authenticity of their hadiths.

Keywords: (Imam Al-Bukhari - Selection - those who Speak – Sonfidence).

المُقَدِّمَة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه البررة المتقين، أئمة الدين، وصفوة الخلق بعد الأنبياء والمرسلين، ورضي الله عمن تبع سنتهم، وسلك طريقهم، واقتفي أثرهم، ونصرهم إلي يوم الدين.

أما بعد، فإنَّ أصح الكتب بعد كتاب الله (ﷻ) صحيحا البخاري ومسلم؛ لأنهما قد اشترطا الصحة في كتابيهما، وقد تلقتهما الأمة بالقبول.

وقد بلغ صحيح الإمام البخاري مكانة عظيمة في نفوس المسلمين، وقد اعتنى به العلماء والباحثون اعتناءً بالغاً: شرحاً، واختصاراً، وغير ذلك؛ لذا فإنَّ أعداء السنة النبوية يريدون أن يشككوا جماهير المسلمين في صحيح البخاري الذي أصبح كالمعلوم من الدين بالضرورة.

ومن هذه الشبهات المُثارة: كيف يُخرِّج الإمام البخاري في صحيحه لرواة قد تُكلم فيهم؟ أليس كل رجال البخاري ثقات؟!!! وهذه الشبهة نتجت عن جهلٍ بمنهج الإمام البخاري في انتقائه من أحاديث الرواة، خاصة بعض الرواة المُتكلَّم فيهم، وقد ردَّ عليها العلماء بما يفيد أنَّ الراوي ربما يكون ضُعِّف لسوء حفظه، أو ضُعِّف في جهة معينة، ومع ذلك له إصابات وأحاديث صحاح، فلا يُخرِّج له الإمام البخاري إلا في مواطن قوته وثقته، ويتقي مواطن ضعفه وخطئه، كما أنَّ الثقة قد يُخطئ فتُترك أخطاؤه، وعليه فلا يقدح هذا في صحة أحاديث البخاري؛ لأنه لا يُخرج لهم إلا من صحيح أحاديثهم.

وطريقة الإمام البخاري بلغت غاية التميز والتدقيق والتمحيص في أحاديث

الرواة، حتى عَرف الصحيح من السقيم، والجيد من الرديء، فأخرج من الصحيح والجيد، وترك السقيم والرديء، وتلك طريقةٌ فريدةٌ في التخريج والتصنيف، لذا جاء هذا البحث بعنوان "منهج الإمام البخاري في انتقائه من أحاديث الرواة المتُكَلَّم فيهم – دراسة نظرية تطبيقية من خلال كتابه "الصحيح".

أهمية الموضوع: ويتضح ذلك من خلال ما يلي:

أولاً: دفع الشبهة القائلة بأنَّ الإمام البخاري قد أخرج في صحيحه أحاديث ضعيفة من الأهمية بمكان، إذ لم يضع الإمام البخاري في صحيحه إلا الصحيح.

ثانياً: أهمية التفرقة بين التخريج لرواة تُكلِّم فيهم، وبين تخريج أحاديث ضعيفة؛ لأنه لا يلزم من التخريج لرواة تُكلِّم فيهم أن تكون جميع أحاديثهم ضعيفة.

ثالثاً: الغوص في منهج الإمام البخاري في انتقائه الأحاديث لا سيما أحاديث الرواة المُتَكَلَّم فيهم، وأهمية الاستفادة منه في الدفاع عن الإمام البخاري خاصة، وعن السنة النبوية عامة.

رابعاً: بيان أنَّ الثقة والضعف ليسا قاعدة مطردة في جميع الرواة، فمن الرواة من يكون ثقة في جهة مخصوصة، ومنهم من يكون ضعيفاً في جهة مخصوصة، فالوقوف على كيفية تعامل الإمام البخاري معهم له أهمية كبرى.

الدراسات السابقة في هذا الموضوع أو المتصلة به:

وقد وقفت على عدة بحوث تناولت قضية الانتقاء:

١- **منهج الشيخين في انتقاء الرواة وأحاديثهم.**[(١)] د/ أكرم محمد إبراهيم نمراوي. د/ فيصل بن أحمد شاة. وقد شمل مفهوم الانتقاء، والتصحيح على شرط

(١) بحث مُختصر نُشر في مجلة الحديث – الكلية الجامعية الإسلامية العالمية بسلانجور – معهد دراسات الحديث النبوي إنهاد– مجلة علمية مُحكمة نصف سنوية، العدد السادس، صفر ١٤٣٥ هـ/ديسمبر ٢٠١٣ م الصفحات من صـ١١١ إلى صـ ١٣٤.

الشيخين وعلاقته بمنهج الانتقاء، وبعض النماذج من انتقاء الشيخين للرواة والأحاديث، وقد ركز على فكرة الانتقاء – الرواة والأحاديث – عند الشيخين عُموماً.

٢- **رجال صحيح البخاري الذين تكلم فيهم ابن عدي في كتابه (الكامل في ضعفاء الرجال) (دراسة تطبيقية)**[(١)] للباحث/ عطوة محمد القريناوي، وقد جمع الباحث في هذه الرسالة الرواة الذين تكلم فيهم ابن عدي وأخرج لهم الإمام البخاري في صحيحه، وهو بحث جيد في بابه.

٣- **منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها (من خلال الجامع الصحيح)، للدكتور/ أبو بكر كافي**[(٢)] وقد تناول فيه مؤلفه منهج الإمام البخاري في التصحيح من خلال اشتراط الصحة، ومنهجه في الإعلال من حيث المخالفة، وغير ذلك، وهو بحث جيد في بابه.

٤- **انتقاء الشيوخ عند المُحدِّثين حتى القرن الرابع الهجري، وأثره في الحكم على الرواية**، للباحث/ محمد زُهير عبد الله[(٣)]، وقد تناول فيه مؤلفه مناهج العلماء في الانتقاء من أحاديث شيوخهم الثقات، وأسباب الانتقاء، وأثره في الرواية، وهو بحث جيدٌ في بابه.

٥- **إسماعيل بن أبي أويس ومروياته في صحيح البخاري، دراسة تطبيقية**

---

(١) وهذا البحث رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية بغزة، كلية أصول الدين، قسم الحديث الشريف وعلومه ١٤٣٢هـ -٢٠١١م.

(٢) أصل هذا الكتاب رسالة علمية، نال بها صاحبها "شهادة الماجستير" في الحديث وعلومه، من جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة/الجزائر ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

(٣) رسالة علمية، نال بها صاحبها "درجة الدكتوراه" في الحديث وعلومه، من جامعة اليرموك بالأردن، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.

في كيفية انتقاء البخاري لحديث إسماعيل، للباحث/ ياسين مهدي صالح الدليمي.[1] وقد تناول فيها مرويات إسماعيل بن أبي أويس في صحيح البخاري ودراستها.

ولم أقف – فيما بحثت– عن موضوع يتناول كيفية انتقاء الإمام البخاري من أحاديث الرواة المُتكلم فيهم، ومما يُميز هذا البحث– بفضل الله– تناوله أنواع الانتقاء بصورة تفصيلية عملية، وكيفية انتقاء الإمام البخاري من أحاديث الرواة المُتكلم فيهم والتعمق في ذلك بصورة تطبيقية على كل نوع من أنواع الانتقاء، وقرينة كل نوع بشكل فيه تفصيل وتوضيح.

خُطة البحث: وقد شمل هذا البحث: مقدمة، تمهيداً، أربعة مباحث، وخاتمة.

أما المقدمة: فقد شملت الحمد والثناء، وأهمية الموضوع، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهج البحث.

- وأما **التمهيد ففيه:** مفهوم الانتقاء ومعناه عند الإمام البخاري.
- **المبحث الأول:** الانتقاء من أحاديث الرواة المُتكلم في ضبطهم بالمتابعات.
- **المبحث الثاني:** الانتقاء من أحاديث الراوي الذي له مناكير.
- **المبحث الثالث:** الانتقاء من أصول الراوي والنظر فيها.
- **المبحث الرابع:** الانتقاء من أحاديث الراوي الثقة توثيقاً مُقيداً.
- **والخاتمة:** شملت النتائج، والتوصيات. ثم ثبت بمصادر ومراجع البحث.

منهج البحث: أما منهج العمل فمنهج استنباطي[2]، نقدي[1]، يمكن تلخيصه في

---

(١) رسالة علمية، نال بها صاحبها"درجة الماجستير" في الحديث وعلومه، من الجامعة الإسلامية بغزة، ١٤٢٦ هـ، ٢٠٠٦ م.

(٢) هو المنهج الذي يقوم على الاستنتاج الاجتهادي، والتجديد العملي، فكل عمل يهدف إلى وضع نظرية علمية، أو بناء قاعدة في الفقه والأصول، أو تأصيل فتوى أو مجموعة من

النقاط الآتية:

١- أوضحت مفهوم الانتقاء عند الإمام البخاري.

٢- وضعت كل نوعٍ من أنواع الانتقاء تحت مبحث، بادئاً باستنباط منهج الإمام البخاري في كل نوعٍ، ثم أذكر النماذج التي تدل على منهجه في الانتقاء.

٣- ذكرت بعض الرواة المُتكلم فيهم، وأُترجم له مع إبراز حاله جرحاً وتعديلاً، ثم أذكر أحاديثه في صحيح البخاري تفصيلاً، وأقف مع كل حديث؛ لبيان كيفية انتقاء الإمام البخاري.

٤- ذكرت نماذج لبعض الرواة الذين لهم بعض المناكير، فأُترجم للراوي، وأُبين مناكير حديثه وتجنب الإمام البخاري لهذه المناكير.

٥- درست الراوي "إسماعيل بن أبي أُويس" (~) بشيء من التفصيل؛ لأنه حالة فريدة في انتقاء الإمام البخاري.

أسأل المولي (ﷻ) أن يجعل عملي خالصاً لوجهه الكريم، وألاَّ يحرمني أجر الاجتهاد والنية الصالحة، وأن يتجاوز عما كان فيه من قصور أو زلل، وأن يشرح صدر قارئيه لتسديد خلله ونقصه، فالكمال لله وحده (ﷻ).

التَّمْهِيدُ

مفهوم الانتقاء ومعناه عند الإمام البخاري

الفتاوي يدخل في المنهج الاستنباطي."أبجديات البحث في العلوم الشرعية محاولة في التأصيل المنهجي، للدكتور/ فريد الأنصاري صـ ٩٩".

(١) هو المنهج الذي يقوم على التصحيح والتقويم والترشيد من خلال بيان مواطن الخطأ والصواب، بناء على مقاييس متفق على كلها أو جلها كقواعد الجرح والتعديل في علم الحديث مثلاً، والمنهج الاستنباطي والنقدي داخلان في إطار المنهج التحليلي"المصدر السابق صـ ٩٨".

أولا: الانتقاء في اللغة:

يدور مفهوم الانتقاء في اللغة حول معنيين رئيسين:

الأول: النظافة والنقاء. الثاني: اختيار الأفضل والأحسن.

قال الجَوْهَرِيُّ: "نقاوة الشئ: خياره ... ونقِى الشئ بالكسر يَنْقى نَقاوَةً بالفتح، فهو نَقِيٌّ أي نظيفٌ. والنَقاءُ ممدودٌ: النظافةُ.(١)

وقال ابن فارس: "(نقي) النون والقاف والحرف المعتل: أصل يدل على نظافة وخلوص، ومنه نقيت الشيء: خلَّصته مما يشوبه تَنْقِيَةً. وكذلك يقال: انتقيت الشيء كأنك أخذت أفضله وأخلصه. والنقاوة: أفضل ما انتقيت من شيء".(٢)

وقال ابن منظور: "**نقا:** النقاوة: أفضل ما انتقيت من الشيء. نقي الشيء، بالكسر، ينقى نقاوة، بالفتح، ونقاء فهو نقي أي نظيف، والجمع نقاء ونقواء، وأنقاه وتنقاه وانتقاه: اختاره. ونقوة الشيء، ونقاوته ونقايته ونقاته: خياره، يكون ذلك في كل شيء".(٣)

ثانيا: مفهوم الانتقاء عند الإمام البخاري:

لقد اشترط الإمام البخاري في كتابه الصِّحة، فكلُّ ما في صحيح الإمام البخاري من الأسانيد الموصولة أحاديث صحيحة، بل في أعلى درجات الصِّحة، ولكن هنا يأتي التساؤل: كيف يُخرِّج الإمام البُخارِيُّ في صَحِيحِهِ عن رواةٍ تُكُلِّم فيهم..؟! وهل هذا يؤثر في صحة أحاديث البخاري؟

فهذه شبهة يُوردها أعداء السنة النبوية للطعن في الإمام البخاري

(١) الصحاح ٦/٢٥١٤.

(٢) مقاييس اللغة ٥/٤٦٤.

(٣) لسان العرب ١٥/٣٣٨.

وصحيحه، هذه الشبهة نابعة من الجهل بمنهج الإمام البخاري في الانتقاء من أحاديث الرواة، والجواب على ذلك أقول: إنه ليس من منهج الإمام البخاري في صحيحه ألا يُخْرِّج عن بعض الرواة المتكلم فيهم، ولكن من منهجه ألا يُخَرِّج إلا الصحيح من حديثهم، وفرق كبير بين الأمرين: فالراوي الضعيف أو المتكلم فيه لا يلزم أن تُرُد جميع مروياته بالكلية، ولكن يُقبل صحيح حديثه دون سقيمه، فالضعيف ضعفاً يسيراً ما دام صدوقاً عدلاً في الجملة فقد يُصيب ويوافق الثقات، كما أنَّ الثقة قد يُخطئ فتُجتنب أخطاؤه.

لذا فإنَّ الإمام البخاري لم يُخرِّج في صحيحه من الرواة إلا ما عرف صحيح حديثه من سقيمه، وقد نصَّ الإمام البخاري على هذا فقال: «وَكُلُّ رَجُلٍ لَا أَعْرِفُ صَحِيحَ حَدِيثِهِ مِنْ سَقِيمِهِ لَا أَرْوِي عَنْهُ وَلَا أَكْتُبُ حَدِيثَهُ».(١)

فالمسألة عند الإمام البخاري ليست مقتصرة على منزلة الراوي جرحاً وتعديلاً فحسب، بل أعمق من ذلك بكثير؛ حيث تعدت إلى أحاديث هؤلاء الرواة، فالإمام البخاري ينظر للراوي الذي يُخرِّج له من ناحية ثقته، ومن ناحية أحاديثه، فمن تميز عنده صحيح حديث من سقيمه انتقى صحيح حديثه، وإن كان فيه بعض الكلام والضعف اليسير، فيأخذ ما تبين له أنه ما ضبطه ضبطاً تاما، ويترك ما تبين له أنه أخطأ فيه.

كما أنَّ الراوي قد يتميز في جانب دون آخر؛ كأن يكون ثقة في شيخ معين، أو بلد معين، أو في حالة معينة، فيستفيد الإمام البخاري من جوانب قوته وثقته، ويتقي جوانب ضعفه وخطئه.

(١) العلل الكبير للإمام الترمذي ٣٩٤/١.

قال الإمام الزيلعي: "ومجرد الكلام في الرجل لا يُسقط حديثه، ولو اعتبرنا ذلك لذهب معظم السُنَّة، إذ لم يسلم من كلام الناس، إلا من عصمه الله (ﷻ)، بل خُرِّج في "الصحيح"لخلق ممن تُكُلِّم فيهم..... ولكن صاحبي الصحيح (رضي الله عنهما) إذا أخرجا لمن تُكلِّم فيه، فإنهم ينتقون من حديثه ما تُوبع عليه، وظهرت شواهده، وعُلم أنَّ له أصلاً، ولا يروون ما تفرد به، سيما إذا خالفه الثقات".(١)

ويقول الإمام النووي في ردِّه عن وجود الرواة الضعفاء والمُتكلم فيهم في صحيح مسلم "روايات الراوي الضعيف يكون فيها الصحيح والضعيف والباطل فيكتبونها، ثم يميز أهل الحديث والإتقان بعض ذلك من بعض وذلك سهل عليهم معروف عندهم".(٢)

وعليه فالمراد بانتقاء الإمام البخاري من أحاديث الراوي المتكلم فيه: اختيار الإمام البخاري في صحيحه من روايات من تُكلِّم فيه ما وُجد أن هناك قرينةً تدل على صحة حديثه خصوصاً وأنه ضبط الحديث ضبطاً تاماً، إما أن يتابعه ثقة، أو يكون الحديث له أصل، أو يكون ضعف هذا الراوي مُقيد، ويكون تخريج البخاري له في التوثيق المُقيد.

(١) نصب الراية ١/١٠.

(٢) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ١/١٢٥.

المبحث الأول
الانتقاء من أحاديث الرواة المُتكلم في ضبطهم بالمتابعات

تمهيد: من المعلوم عند المحدثين أنَّ الراوي الثقة هو من كثُر صوابه، وقلَّ خطؤه، والضعيف من كثر خطؤه، وقلَّ صوابه، فليس الثقة الذي لا يُخطئ أبداً، وليس الضعيف الذي لا يصيب البتة.

ومن ثمَّ فإن الإمام البخاري ينتقي من أحاديث المُتكلم فيهم ما ثبت عنده أنه ضبطه ضبطاً تاماً وذلك بموافقته للثقات، ولذا لا يُخرِّج له احتجاجاً؛ وإنما يُخرِّج له مقروناً بغيره.

قال الحافظ ابن حجر: "الحكم في أمثال هؤلاء الشيوخ الذين لقيهم البخاري وميَّز صحيح حديثهم من سقيمه وتكلم فيهم غيره، أنه لا يدَّعي أن جميع أحاديثهم من شرطه فإنه لا يُخرِّج لهم إلا ما تبين له صحته".(١)

وقال الإمام ابن عبد الهادي(٢): "وأصحاب الصَّحيح إذا رووا لمن قد تكلِّم فيه فإنَّهم ينتقون من حديثه ما لم ينفرد به، بل وافق فيه الثِّقات، وقامت شواهد صدقه".(٣)

ولا عيب على الإمام البخاري في ذلك؛ لأنه قد تبين له أنَّ هذا الراوي الذي قد تُكلم فيه قد أصاب في حديث أو أكثر وتبين إصابته بموافقته للثقات فثبت أنه ضبطه ضبطاً تاماً، لذا أخرجه في صحيحه.

---

(١) فتح الباري ٤٢٤/١.

(٢) الإمام محمد بن أحمد بن عبد الهادي، الفقيه البارع المقرئ المجود المحدث الحافظ النحوي، شمس الدين أبو عبد الله المقدسي الحنبلي، المتوفى سنة أربع وأربعين وسبع مائة. "يُنظر: المعجم المختص بالمحدثين ٢١٥/١، طبقات الحفاظ للسيوطي ٥٢٤/١".

(٣) تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق ٢٧٧/٣.

ومن أمثلة ذلك:

١- **أَسِيدُ**[١] **بْنُ زَيْدٍ الْجَمَّالُ، الكوفي. روى عن:** هُشيم بْن بشير، والليث بن سعد، وقيس بن الربيع، وغيرهم، وروى عنه: الإمام البخاري، وإبراهيم الحربي، وإبراهيم بن راشد، وعدة.[٢]

أقوال العلماء فيه: قال ابن معين:» كذَّاب، قد أتيته ببغداد فسمعته يُحَدِّث بأحاديث كَذِب». وقال النَّسَائيُّ: «متروك الحديث». وقال ابن حِبَّان: «يروي عن الثقات المناكير ويسرق الحديث ويُحَدِّث به».[٣] وقال الدَّارقُطنِيُّ: «لَيْسَ بِالْقَوِيِّ».[٤] وقال ابن عديّ: «يَتَبَيَّنَ عَلَى رِوَايَاتِهِ الضَّعْفُ، وَلَهُ غَيرُ مَا ذَكَرْتُ مِنَ الرِّوَايَاتِ وَعَامَّةُ مَا يَرْوِيهِ لاَ يُتَابَعُ عَليه».[٥]

وقال الخطيب: «قدم بغداد وحدَّث بها، وكان غير مرضي في الرواية».[٦]

وقال ابن ماكولا: «ضعَّفوه».[٧]

قلت: وخلاصة حاله أنه ضعيفٌ، وضعفه محتمل، أما تكذيب ابن معين له فقد بيَّن العلماء أنه أفرط في ذلك، قال الخَزْرَجِيُّ: «قَالَ ابْن معِين كَذَّاب

(١) بفتح الهمزة وكسر السين وتخفيف الياء. "الإكمال لابن ماكولا ٥٦/١".

(٢) تهذيب الكمال ٢٤٠/٣.

(٣) سؤالات ابن الجُنيد ٢٩٢/١، الضعفاء والمتروكون ١٩/١، المجروحين لابن حبان ١٨٠/١.

(٤) علل الدارقطني ١١١/١٠.

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال ٨٧/٢.

(٦) تاريخ بغداد ٥١٥/٧.

(٧) الإكمال لابن ماكولا ٥٦/١.

فافرط».[١]، وقال الحافظ ابن حجر: «ضعيفٌ، أفرط ابن معين فكذَّبه، وما له في البخاري سوى حديث واحد مقرون بغيره».[٢]

ويُحتمل أن يُحمل الكذب في كلام ابن معين على الخطأ، يعني حدَّث بأحاديث أخطأ فيها، وقد يُستعمل الكذب بمعنى الخطأ[٣]، ومما يقوى هذا الاحتمال انفراد ابن معين بهذا القول، فإن أبا حاتم الرازي مع تعنته في الرجال قال فيه: «قدِمَ إلى الكوفة من بعض أسفاره فأتاه أصحاب الحديث، ولم آته وكانوا يتكلمون فيه».[٤]

(١) خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ٣٨/١.

(٢) تقريب التهذيب ١١٢/١.

(٣) كما في قوله (ﷺ) «كَذَبَ أَبُو السَّنَابِلِ»، في حديث سُبَيْعَةَ الأسلمية التي وَضَعَتْ بَعْدَ وفاةِ زوجِها بلياٍل فمر بها أبو السَّنابلِ ابن بَعْكَكٍ فقال: قد تَصَنَّعْتِ للأزواج أنها أربعة أشهر وعشرٌ فذكرتْ ذلك سُبَيْعَةَ لرَسولِ الله (ﷺ) فقال: «كَذَبَ أبو السنابلِ أو ليس كما قال أبو السَّنَابِلِ قد حَلَلْتِ فَتَزَوَّجِي».

قال ابن الأثير: وقوله: «كذب أبو السنابل» يريد بالكذب الخطأ, لأنه لم يقل لها ذلك نقلاً ولا حكمًا سمعه من رسول الله (ﷺ) إنما قال لها ذلك برأيه واجتهاده وظنًا منه أن الأمر كذلك، وما كان هذا سبيله فلا يتطرق إليه الكذب, لأن الكذب يتعلق بالأخبار لا بالاجتهاد، فسمي الخطأ كذبًا اتساعا ومجازاً.

"الشافي في شرح مسند الشافعي ٧٠/٥".

والحديث باللفظ السابق أخرجه الشافعي في مسنده ٢٤٤/١، ولكن اسناده منقطع، وأصله في الصحيحين وهو موصول ولكن بدون اللفظة السابقة، أخرجه البخاري في كتاب المغازي باب "غُفل" ٨٠/٥ ح (٣٣٩١)، ومسلم في كتاب الطلاق باب انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها ١١٢٢/٢ ح (١٤٨٤).

(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣١٨/٢.

- **حديثه في صحيح البخاري:**

أخرج له الإمام البخاري حديثاً واحداً، حيث قال: حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مَيْسَرة حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ حَدَّثَنَا حُصَيْنٌ ح[1] قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَحَدَّثَنِي أَسِيدُ بْنُ زَيْدٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ حُصَيْنٍ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ فَقَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ (رضي الله عنهما) قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ (ﷺ): «عُرِضَتْ عَلَيَّ الأُمَمُ فَأَخَذَ النَّبِيُّ يَمُرُّ مَعَهُ الأُمَّةُ وَالنَّبِيُّ يَمُرُّ مَعَهُ النَّفَرُ وَالنَّبِيُّ يَمُرُّ مَعَهُ العَشَرَةُ وَالنَّبِيُّ يَمُرُّ مَعَهُ الخَمْسَةُ وَالنَّبِيُّ يَمُرُّ وَحْدَهُ فَنَظَرْتُ فَإِذَا سَوَادٌ كَثِيرٌ قُلْتُ: يَا جِبْرِيلُ هَؤُلاَءِ أُمَّتِي قَالَ: لاَ وَلَكِنِ انْظُرْ إِلَى الأُفُقِ فَنَظَرْتُ فَإِذَا سَوَادٌ كَثِيرٌ قَالَ: هَؤُلاَءِ أُمَّتُكَ وَهَؤُلاَءِ سَبْعُونَ أَلْفًا قُدَّامَهُمْ لاَ حِسَابَ عَلَيْهِمْ وَلاَ عَذَابَ قُلْتُ: وَلِمَ؟ قَالَ: كَانُوا لاَ يَكْتَوُونَ وَلاَ يَسْتَرْقُونَ[2] وَلاَ يَتَطَيَّرُونَ وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ "فَقَامَ إِلَيْهِ عُكَّاشَةُ بْنُ مِحْصَنٍ فَقَالَ: ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ قَالَ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ مِنْهُمْ» ثُمَّ قَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ آخَرُ قَالَ: ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ قَالَ: «سَبَقَكَ بِهَا عُكَّاشَةُ».

تخريج الحديث: أخرجه في كتاب الرقاق، باب يدخل الجنة سبعون ألفا بغير حساب ١١٢/٨ ح (٥٦٤١).

---

(١) حاء من التحويل من إسناد إلى إسناد، وقيل هي حاء من حائل لأنها تحول بين إسنادين فلا تكون من الحديث، وقيل هي رمز إلى قولنا "الحديث". "يُنظر: تدريب الراوي ٥٢١/١".

(٢) وقد أجاب العلماء عن هذا الاستشكال، فقال الإمام الخطابي: ليس في ثنائه (ﷺ) على هؤلاء ما يبطل جواز الرقية التي قد أباحها ووجه ذلك أن يكون تركها من ناحية التوكل على الله والرضا بما يقضيه من قضاء وينزله من بلاء, وهذا من أرفع درجات المؤمنين المتحققين بالإيمان. وقال الإمام ابن بطال معناه: الذين لايفعلون شيئًا من ذلك معتقدين أن البرء إن حدث عقيب ذلك كان من عند الله وأنه كان بسبب الكي والرقية. "يُنظر: أعلام الحديث للخطابي ٢١١٥/٣، شرح صحيح البخاري لابن بطال ٤٠٥/٩"

وأخرجه في كتاب الطب[١] عن عمران بن ميسرة عن ابن فُضيل عن حُصين بن عبد الرحمن، عن عامر الشعبي عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، (رضي الله عنهما) قَالَ: لاَ رُقْيَةَ إِلَّا مِنْ عَيْنٍ أَوْ حُمَةٍ، ومن طريق عمران بن ميسرة عن ابن فُضيل عن حُصين بن عبد الرحمن، عن سعيد بن جُبير، به.

وأخرجه أيضاً في كتاب الطب[٢]عن مُسدد عن حُصين بن نُمير، وفي كتاب الرقاق[٣] عن إسحاق بن راهويه، عن روح بن عبادة، عن شعبة كلاهما عن حُصين بن عبد الرحمن، عن سعيد بن جُبير، به.

ومع ضعف أسيد بن زيد في الجملة، فقد انتقى له الإمام البخاري هذا الحديث ومظاهر هذا الانتقاء ما يلي:

١- روى عنه الإمام البخاري هذا الحديث مقروناً بعمران بن ميسرة[٤] وهو ثقة، فقد صحَّ الحديث من طريق عمران بن ميسرة وغيره من الطرق، فتبين أنَّ أسيداً وإن كان ضعيفاً فقد ضبط هذا الحديث ضبطاً تاماً ووافق عِمران بن ميسرة، وأصاب في هذا الحديث، وهذا الحديث يُعد من جملة إصاباته ومروياته الصحيحة؛ لذا انتقى له الإمام البخاري هذا الحديث من جملة مروياته وأخرجه في

(١) باب: من اكتوى أو كوى غيره، وفضل من لم يكتو ١٢٦/٧ ح (٥٧٠٥)، بلفظ قريب.

(٢) باب: من لم يرق ١٣٤/٧ ح (٥٧٥٢)، بلفظ قريب.

(٣) باب: ﴿ **وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ** ﴾ ١٠/٨ مختصراً.

(٤) عِمْران بن ميسرة أبو الحسن البصري، روى عن: مُحَمَّد بْن فضيل، ومعتمر بْن سُلَيْمان، ويحيى بْن زكريا، وغيرهم، وروى عنه: الأئمة: البخاري، وأبو داود، وأبو زُرعة الرازي، وغيرهم، ذكره ابن حبان الثقات، وقال الإمام الدارقطني: ثقة، ووافقه الحافظ ابن حجر. مات سنة ثلاث وعشر ومائتين.

"يُنظر: الثقات لابن حبان ٤٩٨/٨، سؤالات الحاكم للدارقطني ٢٥٣/١، تهذيب الكمال ٣٦٣/٢٢، تقريب التهذيب ٤٣٠/١".

الصحيح.

٢- لم ينفرد به أَسِيْد عن هُشيم بن بشير، بل تابعه أربعة من الثقات: سعيد بن منصور[(١)]، وسُريج بن النعمان[(٢)]، وشُجاع بن مخلد[(٣)]، وزكريا بن يحيى[(٤)]، مما يدل على أنَّ أَسِيْداً قد أصاب في هذا الحديث ووافق الثقات.

---

(١) سعيد بن منصور الخُراساني، المُصنف، صاحب السنن، وثقه الأئمة: ابن معين، وأبو حاتم، والذهبي، وابن حجر، وغيرهم. "يُراجع: تاريخ ابن معين رواية ابن محرز ١٠١/١، الجرح والتعديل ٦٨/٤، الكاشف ٤٥٥/١، تقريب التهذيب ٢٤١/١"، وحديثه أخرجه مسلم في كتاب الإيمان باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب ولا عذاب ١٩٩/١ ح (٣٧٤)، بنحوه.

(٢) سُريج بن النعمان البغدادي، وثقه الأئمة: أبو حاتم والعجلي والذهبي وابن حجر، وغيرهم. "يُنظر: الثقات للعجلي ٣٨٨/١، الجرح والتعديل ٣٠٥/٤، الكاشف ٤٢٦/١، تقريب التهذيب ٢٩٩/١"، أخرج حديثه أحمد في مسنده ٢٦١/٤ ح (٢٤٤٨)، عن سُريج بن النعمان، عن هُشيم، به، بنحوه.

(٣) شجاع بن مخلد البغوي، وثقه ابن سعد وابن معين وأبو زُرعة، وابن حجر، وقال الذهبي: حجة. "يُنظر: الطبقات الكبرى ٣٥٢/٧، الجرح والتعديل ٣٧٩/٤، الكاشف ٤٨٠/١، لسان الميزان ٣٢٢/٩". أخرج حديثه عبد الله بن أحمد في زوائده على المسند ٢٦١/٤ ح (٢٤٤٩)، عن شُجاع عن هُشيم، به، بنحوه.

(٤) زكريا بن يحيى بن صُبيح الواسطي، المُلقب بزحمويه، ذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان من المتقنين. وقال الحافظ العراقي: ثقة، ووافقه الحافظ ابن حجر.
"يُنظر: الثقات ٢٥٣/٨، ذيل ميزان الاعتدال ١٠٧/١، لسان الميزان ٥١٥/٣".
أخرج حديثه: ابن حبان في صحيحه كتاب بدء الخلق، باب من صفته (ﷺ)، وأخباره ٣٣٩/١٤ ح (٦٤٣٠)، وابن منده في الإيمان في ذكر وجوب الإيمان برؤية الله ٨٩٨/٢ ح (٩٨٢)، والبيهقي في شعب الإيمان في كتاب الرجاء من الله ذكر فصول في الدعاء يُحتاج إلى معرفتها ٣٩١/٢ ح (١١٢٢)، ثلاثتهم من طريق زكريا بن يحيى عن هُشيم، به، بنحوه.

٢- أخرج الإمام البخاري هذا الطريق مع صحة الحديث من طريق عمران ومن طرق أخرى عنده؛ لأن طريق أسيد فيه فائدتان:

الأولى: المغايرة في الإسناد؛ لأنه أخرج هذا الحديث في كتاب الطب عن عمران بن ميسرة، عن ابن فُضيل عن حُصين، فأراد في هذا الموضع أن يأتي بإسناد جديد كما هو منهج الإمام البخاري في تكرار الأسانيد. قال الحافظ ابن حجر: «وإنما احتاج إليه فراراً من تكرير الإسناد بعينه، فإنه أخرج السند الأول في الطب في باب من اكتوى ثم أعاده هنا- يعني في كتاب الرقاق- فأضاف إليه طريق هُشيم»

الثانية: طريق أسيد فيه فائدة أخرى وهي القوة في الصحة حيث إن هُشيم بن بشير[(١)] أثبت الناس في حصين بن عبد الرحمن، فاحتاج الإمام البخاري إلى هذه الفائدة من ذاك الطريق.

قال الإمام ابن القطان الجُرْجَانيُّ: «وَإِنَّمَا ذكره البُخَارِيّ للاستشهاد- يعني طريق أسيد بن زيد-؛ لِأَن هُشيما أثبت النَّاس فِي حُصَيْن».[(٢)]

(١) هُشيم بن بشير بن القاسم، الواسطي. قال الإمامان ابن سعد والعجلي: ثقة، يُدلس. وقال الإمام عبد الرحمن بن مهدي: أعلم الناس بحديث حُصين قديمها وحديثها هُشيم. وقال الإمام أحمد ليس أحدٌ أصح سماعا من حصين بن عبد الرحمن من هُشيم. وقال الإمام الذهبي: إمام، ثقة، مُدلس. وقال الحافظ ابن حجر: ثقة، ثبت، كثير التدليس، والإرسال الخفي. وذكره الحافظ ابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين، توفي سنة ثلاث وثمانين ومائة. "يُنظر: الطبقات الكبرى ٢٢٧/٧، الجرح والتعديل، الثقات للعجلي ٣٣٤/٢، الكاشف ٣٣٨/٢، تقريب التهذيب صـ ٥٧٤".

(٢) أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه في جامعه الصحيح ٩٩/١.

٢- **سِنَان**[١] **بن ربيعة، أَبُو ربيعة البَصْرِيّ. رَوَى عَن:** أنس بْن مالك (ﷺ)، وثابت البناني، والحضرمي بْن لاحق، وغيرهم، رَوَى عَنه: حماد بْن زيد، وحماد بْن سلمة، وسَعِيد بْن زيد، وغيرهم.[٢]

أقوال العلماء فيه:

قال الإمام ابن معين: ليس هو بالقوي، ووافقه الإمام النَّسائيُّ والإمام الدَارَقُطْنيُّ.[٣]

وقال الإمام أبو حاتم: شيخ مضطرب الحديث.[٤] وقال الحافظ ابن عدي: وأرجو أنه لا بأس به.[٥]

وقال الإمام الذهبيُّ: صدوق. وقال الحافظ ابن حجر: صدوق فيه لِيْن أخرج له البخاري مقروناً.[٦] وخلاصة حاله أنه صدوق فيه لِيْن.

حديثه في صحيح البخاري:

روى له الإمام البخاري حديثاً واحداً فقال: حَدَّثَنَا الصَّلْتُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنِ الجَعْدِ أَبِي عُثْمَانَ عَنْ أَنَسٍ (ﷺ)ح وَعَنْ هِشَامٍ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَنَسٍ (ﷺ) وَعَنْ سِنَانٍ أَبِي رَبِيعَةَ عَنْ أَنَسٍ (ﷺ) أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ أُمَّهُ عَمَدَتِ إلى مُدٍّ مِنْ

(١) بكسر السين المهملة بعدها نون "الإكمال لابن ماكولا ٤٤١/٤".

(٢) تهذيب الكمال ١٤٧/١٢.

(٣) تاريخ ابن معين- رواية الدوري - ١٦٥/٤، الضعفاء والمتركون ٥١/١، سؤالات الحاكم للدارقطني ٢٢١/١.

(٤) الجرح والتعديل ٢٥٢/٤.

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال ٥١٣/٤.

(٦) الكاشف ٤٦٧/١، تقريب التهذيب صـ ٢٥٦.

شَعِيرٍ جَشَّتْهُ[١] وَجَعَلَتْ مِنْهُ خَطِيفَةً[٢] وَعَصَرَتْ عُكَّةً[٣] عِنْدَهَا ثُمَّ بَعَثَتْنِي إِلَى النَّبِيِّ (ﷺ) فَأَتَيْتُهُ وَهُوَ فِي أَصْحَابِهِ فَدَعَوْتُهُ قَالَ: «وَمَنْ مَعِي فَجِئْتُ فَقُلْتُ: إِنَّهُ يَقُولُ: وَمَنْ مَعِي فَخَرَجَ إِلَيْهِ أَبُو طَلْحَةَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ صَنَعَتْهُ أُمُّ سُلَيْمٍ فَدَخَلَ فَجِيءَ بِهِ وَقَالَ: «أَدْخِلْ عَلَيَّ عَشَرَةً فَدَخَلُوا فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا ثُمَّ قَالَ: «أَدْخِلْ عَلَيَّ عَشَرَةً فَدَخَلُوا فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا ثُمَّ قَالَ: «أَدْخِلْ عَلَيَّ عَشَرَةً حَتَّى عَدَّ أَرْبَعِينَ ثُمَّ أَكَلَ النَّبِيُّ (ﷺ) ثُمَّ قَامَ فَجَعَلْتُ أَنْظُرُ هَلْ نَقَصَ مِنْهَا شَيْءٌ".

تخريج الحديث: أخرجه في كتاب الأطعمة باب من أدخل الضيفان عشرة عشرة، والجلوس على الطعام عشرة عشرة ٨١/٧ ح (٥٤٥٠).

فالإمام البخاري أخرجه من ثلاثة طرق:

الأول: عَن الصَّلْت بن مُحَمَّد عَن حَمَّاد بن زيد عَن الْجَعْد –بِفَتْح الْجِيم وَسُكُون الْعين الْمُهْملَة– ابْن دِينَار عَن أنس.

الطَّرِيق الثَّانِي: عَن حَمَّاد بن يزِيد عَن هِشَام بن حسان الأزدي عَن مُحَمَّد بن سِيرِين عَن أنس.

الطَّرِيق الثَّالِث: عَن حَمَّاد بن زيد عَن سِنَان، –بِكَسْر السِّين المهملة وخفة النُّون– عَن أنس.

كما أخرجه أيضاً في كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام ١٩٣/٤ ح (٣٥٧٨)، وفي كتاب الأطعمة باب من أكل حتى شبع ٦٩/٧ ح (٥٣٨١)،

---

(١) الجَشُّ: هو الطحن والدَّق، والجَشِيش والجَشِيشة: مَا جُشَّ مِنَ الْحَبِّ "يُنظر العين للخليل بن أحمد ٣/٦، الصحاح ٩٩٨/٣".

(٢) الخَطِيفَة: لَبن يُطْبَخ بِدَقِيقٍ ويُخْتَطَفُ بالملاَعق بسُرعة. "النهاية في غريب الحديث والأثر ٤٩/٢".

(٣) بضم العين وتشديد الكاف إناء يُتخذ للسمن والأدم، وقد يُطلق على السمن والأدم عُكَّة. "جمهرة اللغة ٩٤٨/٢، غريب الحديث لابن الجوزي ١٢١/٢، النهاية ٣١/١".

وفي كتاب الأيمان والنذور باب إذا حلف ألّا يأتدم، فأكل تمرا بخبز، وما يكون من الأُدم ١٤٠/٨ من طريق إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عن أنس بن مالك، به، بنحوه.

فالإمام البخاري قد انتقي لسِنان بن ربيعة هذا الحديث من جملة مروياته، وسِنان بن ربيعة وإن كان فيه ضعف يسير فقد ضبط هذا الحديث ضبطاً تاما وأصاب في روايته، ويدل على ذلك موافقته للثقات،

لذا أخرج له الإمام البخاري هذا الحديث مقروناً باثنين من الثقات: الجعد بن دينار(١)، ومحمد بن سيرين(٢)، وتابعهم إسحاق بن عبد الله(٣) كلهم عن أنس بن مالك.

كما تابعه جماعة من الثقات في غير صحيح البخاري منهم: سعد بن سعيد(٤)، ==

(١) الجعد بن دينار أبو عثمان البصري، وثقه الأئمة: ابن معين وأبو داود وابن حجر، وغيرهم. "يُنظر: الجرح والتعديل ٥٢٩/٢، سؤالات الآجُرِّي أبا داود ٢٧٨/١، تقريب التهذيب صـ ١٣٩".

(٢) محمد بن سيرين الأنصاري. قال الأئمة أحمد وابن معين وأبو زرعة: ثقة. وقال الحافظ ابن حجر: ثقة، ثبت، عابد كبير القدر. "تهذيب الكمال ٣٤٥/٢٥، الجرح والتعديل ٢٨١/٧، تقريب التهذيب صـ ٤٨٣".

(٣) إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة المدني، وثقه الأئمة: ابن معين، والعجلي، وابن حجر، وزاد: حُجة.
"سؤالات ابن الجنيد ٢٩٧/١، الثقات ٢١٩/١، تقريب التهذيب صـ ١٠١".

(٤) سعد بن سعيد بن قيس، مختلف فيه فوثقه فقال ابن سعد: ثقة، ووافقه الأئمة ابن معين، والعجلي، وابن عمار وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان يُخطئ. وقال الإمام الذهبي: صدوق. وقال في المغني: حسن الحديث. =

==وعبد الرحمن بن أبي ليلى(١)، ويحيى بن عُمارة(٢)، وعَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ(٣)، عند مسلم(٤) وحُميد الطويل(٥).

= وضعفه الإمام أحمد: فقال: ضعيف الحديث. وقال الإمام النسائي: ليس بالقوي. وَقَالَ الإمام التِّرْمِذِيّ: تكلمُوا فِيهِ من قبل حفظه. وقال الحافظ ابن حجر: صدوق، سيء الحفظ.

قلت: والذي يترجح عندي أنه صدوق حسن الحديث في حفظه شيء.

"يُنظر: الطبقات الكبرى ٤٢٥/٥، تاريخ ابن معين- رواية ابن محرز ٩٦/١، العلل ومعرفة الرجال – رواية عبد الله – ٥١٣/١، الثقات للعجلي ٣٨٩/١، الضعفاء والمتركون للنسائي ٥٣/١، الثقات لابن حبان ٢٩٨/٤، الكاشف ٤٢٨/١، المغني في الضعفاء ٢٥٤/١، الضعفاء والمتركون لابن الجوزي ٣١١/١، تقريب التهذيب صـ ٢٣١/١".

(١) عبد الرحمن بن أبي ليلي، واسمه يسار، قال الأئمة: ابن معين والعجلي وابن حجر: ثقة.

"الثقات ٨٦/٢، الجرح والتعديل ٣٠١/٥، تقريب التهذيب صـ٣٤٩".

(٢) يَحْيَى بْن عمارة بْن أَبي حسن الأَنْصارِيّ، وثقه الأئمة: النسائي وابن خراش، والذهبي، وابن حجر.

"تهذيب الكمال ٤٧٥/٣١، الكاشف ٣٧٢/٢، تقريب التهذيب صـ ٥٩٤".

(٣) عبد الله بن عبد الله بن أبي طلحة المدني، وثقه الأئمة: العجلي، والذهبي، وابن حجر.

"الثقات للعجلي ٤٣/٢، الكاشف ٥٦٦/١، تقريب التهذيب صـ ٣٠٩".

(٤) أخرجه مسلم في كتاب الأشربة، باب جَوَازِ اسْتِتْبَاعِهِ غَيْرَهُ إِلَى دَارِ مَنْ يَثِقُ بِرِضَاهُ بِذَلِكَ، وَبِتَحَقُّقِهِ تَحَقُّقًا تَامًّا، وَاسْتِحْبَابِ الِاجْتِمَاعِ عَلَى الطَّعَامِ ١٦١٢/٣ ح (٢٠٤٠) من طريق سعد بن سعيد، وعبد الرحمن بن أبي ليلي، ويحيى بن عمارة، عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، أربعتهم، عن أنس بن مالك به، بنحوه.

(٥) حميد بن أَبي حميد الطويل، قال الإمامان العجلي وأبو حاتم: ثقة. وقال الحافظ ابن حجر: ثقة، مدلس.

وقد وصفه الأئمة بتدليسه عن أنس بن مالك، ولكن أحاديث حُميد في البخاري مسلم كلها وإن عنعن فيها، فهي محمولة على الاتصال، لأنها إنما تكون عن ثابت عن أنس (ﷺ)، أو=

عند ابن ماجه[(١)]، وغيرهم كلهم عن أنس بن مالك (ﷺ).

والخلاصة: أنَّ الإمام البخاري انتقى له هذا الحديث من جُملة مروياته، وقد ثبت عنده أنه أصاب فيه، ومما يؤكد ذلك موافقته لجمع كبير من الثقات الأثبات، وإن كان في حفظه شيء على العموم إلا أنه قد أصاب في هذا الحديث خاصة، لذا أخرجه الإمام البخاري في صحيحه.

٣- محمد بن أبي حفصة، واسمه مَيْسَرة، أبو سلمة البَصْرِيّ.

رَوَى عَن: عَلِيّ بْن زيد، وعَمْرو بن دينار، والزُّهْرِيّ، وغيرهم، رَوَى عَنه: إِبْرَاهِيم بن طهمان، وإِسْمَاعِيل بن حماد ابن أَبي حنيفة، وحماد بن زيد، وغيرهم.[(٢)]

أقوال العلماء فيه:

اختلف قول الإمام ابن معين فيه: فقد نقل الدُوْرِيُّ عن ابن معين أنه ثقة.[(٣)]

وقال ابن الجُنيد: سُئل يحيى بن معين وأنا أسمع عن محمد بن أبي حفصة، فقال: «هو محمد بن ميسرة، كان بالبصرة يحدث عن الزهري، ضعيف الحديث».[(٤)]

=عن أنس بن مالك (ﷺ) وحذف الواسطة، وعليه فما ذُكر من تدليسه لا يضر، كما جزم بذلك الأئمة: شعبة، وابن حبان، والحافظ ابن حجر، وغيرهم. والله أعلم.

"يُنظر: الطبقات الكبرى ١٨٧/٧، الثقات ٣٢٥/١، الجرح والتعديل ٢١٩/٣، تقريب التهذيب صـ١٨١، طبقات المُدلسين صـ٣٨".

(١) أخرجه في أبواب الأطعمة باب الخبز الْمُلَبَّقِ بالسمن ٤٤٤/٤ ح (٣٣٤٢)، من طريق حُميد عن أنس، به، بمعناه.

(٢) تهذيب الكمال ٨٦/٢٥.

(٣) تاريخ ابن معين ٦٠/٣.

(٤) سؤالات ابن الجُنيد ٣٠٩/١.

وقال طهمان عن ابن معين: لَيْسَ بِذَاكَ الْقوي.[١] وقال الدَّارِمِيُّ: قلت ليحيى بن معين محمد بن أبى حفصة يعنى في الزُهْرِيّ فقال: صُويلح ليس بالقوى.[٢]

وضعَّفه الإمام أحمد ولم يرضه.[٣] وقال القطان: ضعيف.[٤] وكذا قال الإمام النسائي.[٥]

وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يُخطئ.[٦] وقال الإمام ابن عدي: وهو من الضعفاء الذين يُكتب حديثهم.[٧] وقال الإمام الدارقطني: صالح بصري يُعتبر به.[٨]

وقال الإمام الذَّهبيُّ في السير: وروى له الشيخان في المتابعات، ما أظن أن واحداً منهما جعله حجة. وقال في المغني: ثقة مشهور فيه شيء. قلت: ثقة إذا وافق الثقات، في حفظه شيء. لذا قال في كتابه من تُكلم فيه وهو موثق: فيه لين.[٩] وقال الحافظ ابن حجر: صدوق، يُخطىء.

(١) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال ٦٧/١.
(٢) الجرح والتعديل ٢٤١/٧.
(٣) العلل ومعرفة الرجال – رواية المروذي – ٨٨/١.
(٤) سير أعلام النبلاء ٥٩/٧.
(٥) الضعفاء والمتركون ٩٥/١.
(٦) الثقات لابن حبان ٤٠٧/٧.
(٧) الكامل في ضعفاء الرجال ٥١١/٧.
(٨) سؤالات البرقاني للدارقطني ٥٩/١.
(٩) سير أعلام النبلاء ٥٩/٧، المغني في الضعفاء ٥٧٢/٢، من تُكلم فيه وهو موثق ٤٧٤/١.

قلت: وخلاصة حالة أنه ضعيف إذا انفرد أو خالف الثقات، لسوء حفظه، أما إذا وافق الثقات، فهو ثقة، ويُحتج بحديثه.

- **أحاديثه في صحيح البخاري:**

أخرج له الإمام البخاري حديثين:

الحديث الأول: قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ (رضي الله عنها)، وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ هُوَ ابْنُ المُبَارَكِ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ (رضي الله عنها) قَالَتْ: كَانُوا يَصُومُونَ عَاشُورَاءَ قَبْلَ أَنْ يُفْرَضَ رَمَضَانُ وَكَانَ يَوْمًا تُسْتَرُ فِيهِ الكَعْبَةُ فَلَمَّا فَرَضَ اللَّهُ رَمَضَانَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ): «مَنْ شَاءَ أَنْ يَصُومَهُ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ شَاءَ أَنْ يَتْرُكَهُ فَلْيَتْرُكْهُ».

تخريج الحديث: أخرجه في كتاب الحج، بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: **{جَعَلَ اللَّهُ الكَعْبَةَ البَيْتَ الحَرَامَ قِيَامًا لِلنَّاسِ}**[1] ١٤٨/٢ ح (١٥٢٩).

فالإمام البخاري في هذا الموضع قرن محمد بن أبي حفصة بعُقيل بن خالد[2] كليهما عن الزُهري. كما أخرجه في كتاب الصيام من طريق شُعيب بن أبي حمزة[3]، = =

---

(١) سورة المائدة: ٩٧.

(٢) عُقيل بن خالد الأيليُّ، قال الإمامان الذهبي وابن حجر: ثقة، ثبت، من أثبت الناس في الزُهري.
"سير أعلام النبلاء ٣٠١/٦ تقريب التهذيب صـ ٣٦٩".

(٣) باب صيام يوم عاشوراء ٤٣/٣ ح (٢٠٠١)، بلفظ قريب. وشعيب بن أبي حمزة الحمصي. قال فيه الإمام ابن معين: من أعلم الناس بالزهري. وقال الحافظ ابن حجر: ثقة، عابد.
"تاريخ ابن معين – رواية ابن محرز ١٢١/١، تقريب التهذيب صـ ٢٦٧".

==وفي كتاب تفسير القرآن من طريق سفيان بن عُيينة[1]، كليهما عن الزُهري، به. وقد رواه عن الزُهري أيضاً يونس بن يزيد عند الإمام مسلم.[2]

ومن ثمَّ فإن محمد بن أبي حفصة وإن كان فيه ضعفٌ في الجملة، فقد صح هذا الحديث له؛ لذا فإن الإمام البخاري قد انتقى له الحديث وصح عنده أنه ضبطه ضبطاً تاماً، ومما يدل على ذلك موافقته للثقات الأثبات أثبت الناس في الزهري: عُقيل بن خالد، وشعيب بن أبي حمزة، وسفيان بن عُيينة، ويونس بن يزيد، وهو ثقة في هذا الحديث يُحتج بحديثه؛ لأنه وافق الثقات.

الحديث الثاني: قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَنَا سَعْدَانُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ (رضي الله عنه) أَنَّهُ قَالَ زَمَنَ الفَتْحِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيْنَ تَنْزِلُ غَدًا قَالَ النَّبِيُّ (ﷺ): «وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مِنْ مَنْزِلٍ ثُمَّ قَالَ: «لاَ يَرِثُ المُؤْمِنُ الكَافِرَ وَلاَ يَرِثُ الكَافِرُ المُؤْمِنَ قِيلَ لِلزُّهْرِيِّ: وَمَنْ وَرِثَ أَبَا طَالِبٍ قَالَ: «وَرِثَهُ عَقِيلٌ وَطَالِبٌ قَالَ مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ: «أَيْنَ تَنْزِلُ غَدًا فِي حَجَّتِهِ وَلَمْ يَقُلْ يُونُسُ: «حَجَّتِهِ وَلاَ زَمَنَ الفَتْحِ».

تخريج الحديث: أخرجه في كتاب المغازي، باب أين ركز النبي (ﷺ) الراية يوم الفتح؟ ١٤٧/٥ ح (٤٢٨٢).

---

(١) بَابُ: {**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ**} [البقرة: ١٨٣] ٢٤/٦ ح (٤٥٠٢)، بنحوه. وسفيان بن عُيينة بن أبي عمران الكوفي. قال فيه الإمام ابن سعد: ثقة، ثبت، حجة. وقال الإمام أبو حاتم: إمام، ثقة." الطبقات الكبرى ٤١/٦، الجرح والتعديل ٢٢٦/٤".

(٢) في كتاب الصيام باب صيام يوم عاشوراء ٧٩٢/٢ ح (١١٢٥)، بنحوه. ويونس بن يزيد، الأَيْلِي، قال الإمامان ابن معين والذهبي: من أثبت الناس في الزهري "الجرح والتعديل ٢٤٨/٩، الكاشف ٤٠٤/٢".

كما أخرجه في كتاب الجهاد والسير من طريق معمر بن راشد[١]، وفي كتاب الفرائض من طريق ابن جُريج[٢]، وفي كتاب الحج من طريق يونس يزيد[٣]، عن الزهري، به.

كما تابعهم جماعة من الرواة في غير البخاري منهم: سفيان بن عُيينة[٤]، والإمام مالك[٥]، ==

(١) باب إذا أسلم قوم في دار الحرب، ولهم مال وأرضون، فهي لهم ٧١/٤ ح (٣٠٥٨)، مقتصراً على الجزء الأول من الحديث. ومعمر بن راشد، أبو عروة البصري. قال فيه الإمام ابن معين: معمر ويونس عالمان بالزهرى. وقال الإمام العجلي ثقة. ووافقه الحافظ ابن حجر، وزاد: ثبت.

"الجرح والتعديل ٢٥٧/٨، الثقات للعجلي ٢٩٠/٢، تقريب التهذيب صـ٥٤١".

(٢) باب: لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ١٥٦/٨ ح (٦٧٦٤)، مقتصراً على الجزء الثاني.

وابن جريج: هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جُريج، قال الحافظ ابن حجر: ثقة، فقيه، فاضل وكان يُدَلِس. "تقريب التهذيب صـ ٣٦٣".

(٣) باب توريث دور مكة، وبيعها وشرائها، وأن الناس في المسجد الحرام سواء خاصة ١٤٧/٢ح (١٥٨٨)، بلفظ قريب، ولكن الجزء الثاني وهو قوله: «لاَ يَرِثُ المُؤْمِنُ الكَافِرَ.....» موقوفاً على عُمر بن الخطاب (ﷺ). ويونس بن يزيد، الأَيْلِي، ثقة من أثبت الناس في الزُهري، سبقت ترجمته.

(٤) أخرجه مسلم في كتاب الفرائض ١٢٣٣/٣ ح (١٦١٤)، مقتصراً على الجزء الثاني من الحديث.

وسفيان بن عُيينة إمام، ثقة، سبقت ترجمته.

(٥) أخرجه الإمام مالك في الموطأ كتاب الفرائض باب ميراث أهل الملل ٧٤١/٣ ح (١٨٩١)، مقتصراً على الجزء الثاني من الحديث. والإمام مالك إمام دار الهجرة أثبت الناس في الزُهري.

==وهُشيم بن بشير [١] وغيرهم، كلهم عن الزهري، به.

ومن ثمَّ فإن محمد بن أبي حفصة قد وافق الجماعة من الثقات الأثبات الذين هم أثبت أصحاب الزُهري مما يدل على أنه أصاب في هذا الحديث وضبطه ضبطاً تاماً، لذا انتقاه الإمام البخاري من حديثه وأخرجه في صحيحه؛ لأنه قد بلغ في هذا الحديث درجة الثقة، وبلغ حديثه هذا درجة الصحة، والله أعلم.

وبهذا يتبين أنَّ الإمام البخاري لم يرو لمحمد بن أبي حفصة إلا صحيح حديثه؛ انتقاءً من جُملة مروياته، وهما الحديثان السابقان، والله أعلم. [٢]

(١) أخرجه الترمذي في كتاب أبواب الفرائض باب ما جاء في إبطال الميراث بين المسلم والكافر ٤/٤٢٣ ح (٢١٠٧)، مقتصراً على الجزء الثاني من الحديث. وهُشيم بن بشير ثقة، يُدلس، سبقت ترجمته صـ ١١.

(٢) نعم علق له أربعة روايات ولا مجال لدراستها؛ فهي ليست موضوع الدراسة، لأنَّ موضوع الدراسة عن الانتقاء من الأحاديث الموصولة لا المُعلقة لأن الإمام البخاري يتعامل معها بطريقة أخرى، وقد ذكرها الباحث: عطوة محمد القريناوي، في سالته الماجستير/ رجال صحيح البخاري الذين تكلم فيهم ابن عدي في كتابه: "الكامل في ضعفاء الرجال" دراسة تطبيقية صـ ٢٤٥، وبيَّن أنَّ الحافظ ابن حجر وصلها في كتابه تغليق التعليق.

المبحث الثاني
الانتقاء من أحاديث الراوي الذي له مناكير

تَمْهِيْدٌ : إنَّ المتأمل في كلام السادة المُحدِّثين يجد أنَّ المُنكر له عدة معان:

المعنى الأول: المنفرد المخالف لما رواه الثقات وإن كان ثقة، فيكون مُرادفاً للشاذ.

المعني الثاني: تفرد الراوي الضعيف مطلقاً.

المعني الثالث: ما رواه الضعيف مخالفاً الثقة.

قال ابن الصلاح –وهو يشير إلى الأول والثاني–: المنكر ينقسم قسمين: **الأول:** المنفرد المخالف لما رواه الثقات، والثاني: الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والإتقان ما يحتمل معه تفرده.(١)

وقد عقب الحافظ ابن حجر فقال: "قد أطلق الإمام أحمد والنسائي وغير واحد من النقاد لفظ المنكر على مجرد التفرد، لكن حيث لا يكون المتفرد في وزن من يحكم لحديثه بالصحة بغير عاضد يعضده".(٢)

وقال الحافظ ابن حجر في المعنى الثالث: وإنْ وقَعَتِ المخالفة مع الضعف؛ فالراجح يقال له: "المعروف"، ومقابلُهُ يقال له: "المنكَر".(٣)

قلت: وكل معنى من هذه المعاني موجود في كلام النَّقاد وعلماء الجرح والتعديل في حكمهم على الرجال، وينبغي للباحث اعتبار الأقوال الأخرى للعلماء في الراوي، للوقوف على مُراد الناقد في قوله "مُنكر الحديث".

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ٨٢/١.

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح ٦٧٤/٢.

(٣) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ٧٢/١.

كما أنَّ هناك فرقاً كبيراً بين قولهم "منكر الحديث "وقوله "له مناكير" وقولهم "يروي المناكير".

فقولهم "منكر الحديث" وصف في الراوي. أما "يروي مناكير" أو "في حديثه مناكير" فهذه حالة لبعض أحاديث الراوي، التي قد يكون خالف فيها الثقات؛ أو انفرد بها ولم يُتابع عليها، وربما تكون هذه الأحاديث المُنكرة ليست منه، وليس الحمل عليه فيها، ولكنه ليس ممن ينتقي أحاديثه ومروياته.

قال الإمام السخاوي عن ابن دقيق العيد "قولهم: روى مناكير، لا يقتضي بمجرده ترك روايته حتى تكثر المناكير في روايته، وينتهى إلى أن يقال فيه: منكر الحديث; لأن منكر الحديث وصف في الرجل يستحق به الترك لحديثه. والعبارة الأخرى لا تقتضي الديمومة".(١)

وقال ابن القطان: وفرق عند المحدثين بين أن يقولوا: روى مناكير، أو منكر الحديث؛ منكر الحديث: هو الذي يقولونه لمن سقطت الثقة بما يروي، لكثرة المنكرات على لسانه، كالذي يشتهر فيما بيننا بقلة التوقي فيما يحدِّث به، وتتكرر فضيحته، حتى يكون إذا سمعنا حديثًا منكرًا نقول: فلان حدَّث به، إلا لما قدم به عَهدُنا من نكارة حديثه؛ فهذا عندهم هو الذي يطلقون عليه أنه منكر الحديث، ولا تحل الرواية عنه. أما الذي يقولون فيه: عنده مناكير، أو روى أحاديث منكرة، فإنه رجل روى ما لا يعرفه غيره وحاله مع ذلك صالحة، فهذا لا يضره الانفراد، لا أن يكثر بعد قَبُولِهِ لِمَا عُلِمَ عليه من الصلاح.(٢)

لذا فإن هذا الراوي الذي يُوصف "يروي المناكير ""له مناكير "، قد يكون ثقة، أو صدوقاً، لذا فلا بد من اعتبار الحكم الذي قيل في هذا الراوي سواء من نفس النَّاقد أو من غيره من النُّقاد.

---

(١) فتح المغيث ١٣٠/٢.

(٢) إِحْكَامُ النَّظَرِ فِي أَحْكَامِ النَّظَرِ بِحَاسَّةِ البَصَرِ ٤٨١/١.

وعليه فقد يكون الراوي ثقة يُحتج بحديثه؛ ولكن له بعض المناكير والأحاديث التي يرويها ولا يُتابع عليها، فلا يطرح الإمام البخاري حديثه بالكلية، ولكن يُخرج له صحيح حديثه، ويتجنب ما أُنكر عليه فيها، وإليك بعض الأمثلة على ذلك:

١- سَعِيد بن عُبَيد الله بن جُبَيْر، الثقفي.

رَوَى عَن: بكر بْن عَبد اللَّهِ المزني، والحسن البَصْرِيّ، والحكم بْن الأعرج، وغيرهم، ورَوَى عَنه: ابنه إِسْمَاعِيل بْن سَعِيد، وبشر بْن السَّرِيّ، وخالد بْن الحارث، وغيرهم.(١)

قال الأئمة أحمد وابن معين وأبو زُرعة(٢) والعِجْلِيُّ(٣): ثقة. ووافقهم الإمام الذَّهَبِيُّ.(٤) وقال الحافظ ابن حجر: صدوقٌ، ربما وهم.(٥)

وله حديث أُنكر عليه قد ذكره الإمام البخاري في التاريخ الكبير، قال: قال نَصر بْن علي: حدَّثنا سَعِيد بْن عُبَيد اللهِ، عَنِ ابْن بُريدة، عَنْ أَبيه(ﷺ)، قَالَ النَّبيُّ (ﷺ): "أَربَعٌ مِنَ الجَفاءِ: بَولُ قائِمٍ، ومَسحُ جَبهَتِهِ قَبلَ أَن يَنصَرِفَ مِنَ الصَّلاَةِ، والنَّفخُ فِي الصَّلاَةِ، وأَن يَسمَعَ المُنادِيَ ثُم لاَ يَتَشَهَّدُ مِثلَ ما يَتَشَهَّدُ".(٦)

---

(١) تهذيب الكمال ٥٤٥/١٠.

(٢) الجرح والتعديل ٣٩/٤.

(٣) الثقات ٤٠٢/١.

(٤) الكاشف ٤٤١/١.

(٥) تقريب التهذيب ٢٣٩/١.

(٦) التاريخ الكبير ٤٩٥/٣. وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط ١٢٩/٦ ح (٥٩٩٨) من طريق أبي عبيدة الحداد عن سعيد بن عبيد الله الثقفي إلا أنه قال: «ثَلَاثٌ مِنَ الْجَفَاءِ..... الحديث» ولم يذكر الرابعة "وأَن يَسمَعَ المُنادِيَ ثُم لاَ يَتَشَهَّدُ مِثلَ ما يَتَشَهَّدُ". =

= قلت: وخالف قتادة سعيد بن عبيد الله في إسناده ومتنه، فرواه عن ابن بريدة عن ابن مسعود موقوفاً عليه، كما عند البيهقي في السنن الكبرى كتاب الصلاة باب لا يمسح وجهه من

قال الإمام البيهقي "قَالَ الْبُخَارِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ يَضْطَرِبُونَ فِيهِ".[١]

قلت: وهذا الحديث الذي استنكره البخاري من روايته لم يُخرجه في صحيحه، وإنما أخرج له صحيح حديثه.

٢- الحسن بن بِشْر بن سَلْم[٢]، الكوفي.

روى عن: الحكم بْن عَبْد الملك، وأبي خيثمة زهير بْن معاوية الجعفي، وسعدان بْن الوليد، وغيرهم، ورَوَى عَنه: الإمام البخاري، وإبراهيم بْن إسحاق الحربي، وإبراهيم بْن حرب، وغيرهم.[٣]

قال الإمام أحمد: ما أرى به بأسا في نفسه، روى عن زُهير أشياء مناكير. وقال أبو حاتم: صدوق.[٤] وذكره ابن حبان في الثقات.[٥] وقال الإمام النسائي: ليس بقوي.[٦] يعني في الأحاديث التي استنكرت عليه. وقال ابن عدي: وللحسن

التراب في الصلاة حتى يسلم ٤٠٥/٢ ح (٣٥٥٢). قال البيهقي: وَكَذَلِكَ رَوَاهُ الْجُرَيْرِيُّ، عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَرَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ زِيَادِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ حَيَّةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ (ﷺ) بِمَعْنَاهُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ:" وَالنَّفْخُ فِي الصَّلَاةِ" بَدَلَ الْمُرُورِ وَلَمْ يَقُلْ: أَرْبَعٌ قَالَ الْبُخَارِيُّ هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ يَضْطَرِبُونَ فِيهِ".

(١) كتاب الصلاة بَابٌ: لَا يَمْسَحْ وَجْهَهُ مِنَ التُّرَابِ فِي الصَّلَاةِ حَتَّى يُسَلِّمَ ٤٠٥/٢ ح (٣٥٥٢).

(٢) بفتح المهملة وسكون اللام." يُنظر: المؤتلف والمختلف للدارقطني ١٣١٧/٣.

(٣) تهذيب الكمال ٥٩/٦.

(٤) الجرح والتعديل ٣/٣.

(٥) الثقات ١٦٩/٨.

(٦) الكامل في ضعفاء الرجال ١٦٢/٣.

بن بشر أحاديث ليست بالكثيرة، وأحاديثه يقرب بعضها من بعض، ويحمل بعضها على بعض، وليس هو بمنكر الحديث.[١]

وقال الحافظ ابن حجر: صدوق، يخطىء.[٢] قلت: يعني فيما ينفرد به قد يُخطئ.

قلت: وخلاصة حاله أنه صدوق له مناكير عن زُهير.

قلت: وقد انتقى الإمام البخاري صحاح حديثه وذلك من وجهين:

الأول: لم يُخرج له في صحيحه شيئاً عن زهُير.

الثاني: اتقى أحاديثه التي انفرد بها ولم يُخرج له إلا ما توبع عليه فيها.

قال الحافظ ابن حجر: روى عنه البخاري موضعين لا غير بمتابعة غيره له، فلم يخرج عنه من أفراده شيئا ولا من أحاديثه عن زهير التي استنكرها أحمد.[٣]

والخلاصة: أن الراوي قد يكون ثقة له بعض المناكير التي استنكرها العلماء عليه فلا يترك الإمام البخاري حديثه بالكلية ولكن يتجنب مناكيره ولا يُخرج له إلا ما صح من حديثه.

المبحث الثالث

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ١٦٣/٣.

(٢) تقريب التهذيب ١٥٨/١.

(٣) هدي الساري ٣٩٧/١ بتصرف.

الانتقاء من أصول الراوي والنظر فيه

تمهيد: أخصُّ هذا المبحث لإسماعيل بن أبي أُويس وحديثه في صحيح البخاري، وقد أفردته بالذكر نظراً إلى أنَّ إسماعيل له حالة خاصة، فقد تكلم الأئمة النقاد في حاله، مع كثرة مروياته في صحيح الإمام البخاري(١) نسبة إلى من انتقى الإمام البخاري من حديثه، وقد وضعته تحت هذا العنوان؛ لأن الإمام البخاري انتقى من أصول مرويات إسماعيل كما سيأتي بيانه، وسأترجم أولاً لإسماعيل بن أبي أُويس، ثم أُبين منهج الإمام البخاري في كيفية الانتقاء من أحاديثه.

أولاً: ترجمة إسماعيل بن أُويس وبيان حاله جرحاً وتعديلاً.

اسمه ونسبه: هو إِسماعيل بن عَبد الله بْن عَبد الله بْن أويس بن مالك بن أَبي عامر الأصبحي، أَبُو عَبْد اللَّهِ المدني.

روى عن: خاله مالك بْن أَنَس، وعبد الرحمن بن أبي الزناد، وعبد العزيز بن أبي حازم، وغيرهم، رَوَى عَنه: الإمامان البخاري، ومسلم، وإبراهيم بْن سَعِيد الجوهري، وغيرهم.(٢)

(١) بلغت رواياته في الصحيح تسعة وعشرين حديثا ومائتي حديث. "رجال صحيح البخاري الذين تكلم فيهم ابن عدي في كتابه الكامل في ضعفاء الرجال (دراسة تطبيقية) صـ ٢٩ رسالة ماجستير للباحث/ عطوة محمد القريناوي".

(٢) تهذيب الكمال ١٢٦/٣.

منزلته وأقوال العلماء فيه:

وثَّقه الإمام أحمد فقال: ابن أبي أويس ثقة، وقد قام في أمر المحنة مقامًا محمودًا منه.(١) وقال أبو طالب عنه: لا بأس به.(٢) وقال أحمد بن أبي يحيى، قال: سمعت أحمد بن حنبل يقول: ابن أبي أويس ليس به بأس.(٣)

واختلف قول ابن معين فيه: فقال ابن محرز عنه: ضعيف أضعف الناس لا يحل لمسلم أن يُحَدِّث عنه بشيء.(٤) وقال أيضاً: إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ يَسْوَى فِلْسَيْنِ.(٥)

وقال أحمد بن أبي يحيى عن ابن معين: ابن أبي أويس وأبوه يسرقان الحديث.(٦)

وَقَال إِبْرَاهِيم بْن عَبد اللَّهِ الجنيد، عن يحيى: مخلط، يكذب، ليس بشيءٍ.(٧)

ونُقل عن ابن معين قبوله وتعديله فقال الدارمي عنه: لا بأس به.(٨)

وقال ابن أبي خيثمة عنه: صدوق ضعيف العقل، ليس بذاك.(٩) وعقَّب الإمام المزي فقال: يعني أنه لا يحسن الْحَدِيث، ولا يعرف أن يؤديه، أو يقرأ من غير كتابه.(١٠)

---

(١) المعرفة والتاريخ ١٧٧/٢.

(٢) الجرح والتعديل ١٨١/٢.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٥٢٦/١.

(٤) تاريخ ابن معين – رواية ابن محرز – ٦٥/١.

(٥) الضعفاء الكبير للعقيلي ٨٧/١.

(٦) الكامل في ضعفاء الرجال ٥٢٥/١.

(٧) تهذيب الكمال ١٢٨/٣.

(٨) تهذيب الكمال ١٢٨/٣.

(٩) التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة ٣٦٨/٢.

(١٠) تهذيب الكمال ١٢٨/٣.

وقال النضر بن سلمة المروزي يقول: ابن أبي أويس كذَّاب، كان يُحَدِّث عن مالك بمسائل عبد الله بن وهب.[١]

قلت: وهذا القول من النضر بن سلمة لا يُعتد به؛ لأن النضر بن سلمة وإسماعيل بن أويس أقران كما أنَّ عبد العزيز الأويسي واسماعيل بن أبى أويس قد ذَكراه بالسوء؛ لأنه أخذ كتبهم فنسخها ولم يعارض بها، ولم يسمع منهما كما قال الإمام أبو حاتم الرازي.[٢]

وقال أبو حاتم: محله الصدق وكان مغفلاً.[٣] وقال الخليلي: وقوَّاه أبو حاتم الرازي أيضا, وقال: كان ثبتاً في حديث خاله مالك.[٤]

وقال النسائي: ضعيف.[٥] قلت: وسبب تضعيف النسائي له ما قاله الإمام الدارقطني لما سُئل عن سبب تضعيف النسائي له: وهذا أحد الأئمة، وكان أبو عبد الرحمن يخصه بما لم يخص به ولده، فذكر عن أبى عبد الرحمن أنه قال: حكى لي سلمة بن شبيب عنه، قال: ثم توقف أبو عبد الرحمن، قال: فما زلت بعد ذلك أداريه أن يحكى لي الحكاية، حتى قال لي: قال لي سلمة بن شبيب: سمعت إسماعيل بن أبى أويس يقول: ربما كنت أضع الحديث لأهل المدينة إذا اختلفوا في شيء فيما بينهم.[٦]

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٥٢٥/١.

(٢) الجرح والتعديل ٤٨٠/٨.

(٣) الجرح والتعديل ١٨١/٢.

(٤) الإرشاد ٣٤٧/١.

(٥) الضعفاء والمتروكون ١٧/١.

(٦) سؤالات البرقاني للدارقطني ٤٦/١.

وعقَّب الحافظ ابن حجر فقال: ولعل هذا كان من إسماعيل في شبيبته ثم انصلح، وأما الشيخان فلا يظن بهما أنهما أخرجا عنه إلا الصحيح من حديثه الذي شارك فيه الثقات.(١)

وذكره ابن حبان في الثقات.(٢)

وقال ابن عدي في الكامل: وابن أبي أويس هذا روى عن خاله مالك أحاديث غير أنه لا يتابعه أحد عليها، وعن سليمان بن بلال وغيرهما من شيوخه، وقد حدث عنه الناس، وأثنى عليه ابن معين وأحمد والبخاري، يحدث عنه الكثير، وهو خير من أبيه أبي أويس.(٣)

وعقَّب الإمام الذهبي فقال: الرجل قد وثب إلى ذاك البر، واعتمده صاحبا الصحيحين، ولا ريب أنه صاحب أفراد ومناكير تنغمر في سعة ما روى، فإنه من أوعية العلم.(٤)

وقال الذهبي: صدوق له مناكير.(٥) وقال في ديوان الضعفاء: صدوق.(٦) وقال فيمن تُكلم فيه وهو موثق: صدوق مشهور ذو غرائب.(٧) وقال في الميزان: محدث مكثر فيه لين.(٨)

---

(١) تهذيب الكمال ٣١٢/١.

(٢) الثقات ٩٩/٨.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٥٢٧/١.

(٤) سير أعلام النبلاء ٣٩٣/١٠.

(٥) المغني في الضعفاء ٧٩/١.

(٦) ديوان الضعفاء ٣٤/١.

(٧) من تُكلم فيه وهو موثق ٤٤/١.

(٨) ميزان الاعتدال ٢٢٢/١.

وقال في السير: عالم أهل المدينة، ومحدثهم في زمانه على نقص في حفظه وإتقانه، ولولا أن الشيخين احتجا به، لزحزح حديثه عن درجة الصحيح إلى رجة الحسن.(١)

وقال الحافظ ابن حجر: صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه.(٢)

قلت: والراجح عندي في إسماعيل أنه صدوق له مناكير، يُخطئ إذا حدَّث من حفظه.

أما اتهامه بالكذب من ابن معين وغيره، فهو معارض بقول كثير من الأئمة إنه صدوق وغير متهم في دينه وعدالته، فابن معين قال عنه في بعض رواياته إنه صدوق، وأبو حاتم مع تعنته في الرجال قوَّاه وعدَّله، وقد وثَّقه الإمام أحمد وشهد له بأنه أقام في أمر المحنة – يعني محنة الإمام أحمد في مسألة خلق القرآن– مقاماً محموداً، ومن كان مدافعاً عن دينه، قائماً في الحق لا يخشى لومة لائم، فلا يصح البته اتهامه بالكذب.

ثانياً: منهج الإمام البخاري في الانتقاء من حديث إسماعيل بن أبي أويس.

مما سبق من أقوال الأئمة النقاد في حال إسماعيل بن أبي أُويس يتبين أنه صدوق، له مناكير، وأفراد، وقد انتقى الإمام البخاري صحاح حديثه وأخرجها في صحيحه، ومظاهر هذا الانتقاء تتلخص في محورين رئيسين:

المحور الأول: تجنب الإمام البخاري الرواية عن إسماعيل من حفظه.

نلمس مما سبق أنَّ إسماعيل ابن أبي أويس قد جُرح لسوء حفظه، كما قال الأئمة النَّقاد.

---

(١) سير أعلام النبلاء ٣٩٣/١٠.

(٢) تقريب التهذيب ١٠٨/١.

وإذا كان الضبط كما قسَّمه علماء الحديث ينقسم الى: ضبط صدر، وضبط كتاب[(١)]، فان علَّة إسماعيل تكمن في ضبط الصدر (الحفظ) وعندما شخص الإمام البخاري موطن الضعف في إسماعيل، ونظر إلى سعة مروياته فإذا فيها الكثير مما لا مسوغ لتركه، في الوقت الذي أخذ فيه على نفسه أنه لا يودع في كتابه إلا الصحيح، فإذا به يسلك مع مرويات إسماعيل طريقا واضحا مجتنباً كل ما يمكن أن يُعاب به.

فلم يرو عن إسماعيل من حفظه الذي اتهم فيه، وإنما تجاوزه طالباً من إسماعيل أن ينشر له أصوله التي كتب فيها حديثه، فيجيبه إسماعيل إلى ذلك متواضعاً، ويطلب منه طلبا ينبئ ويظهر أن إسماعيل ما تعمد وضعا على رسول الله (ﷺ) ولا إغراباً، ولو أنه يعرف في حديثه شيئا من ذلك لأبعده بنفسه، ولكنه طلب ذلك من الإمام البخاري اعترافا منه بجلالته، وعرفانا منه بأنه يستطيع ويقدر على ما لا يقدره هو من معرفة الصحيح من السقيم من حديثه، ولم يكتف بذلك بل طلب منه أن يُعلِّم له على ما هو صحيح فيحدث به، ويعرض عما سوى ذلك ليهمله.[(٢)]

فقد ذكر الحافظ ابن حجر ذلك فقال: "إن إِسْمَاعِيل أخرج لَهُ أُصُوله وَأذن لَهُ أَن ينتقي مِنْهَا وَأَن يُعلِّم لَهُ على مَا يُحَدث بِهِ ليُحدِث بِهِ ويعرض عَمَّا سواهُ، وَهُوَ مشْعرٌ بِأَن مَا أخرجه البُخَارِيّ عَنهُ هُوَ من صَحِيح حَدِيثه؛ لِأَنَّهُ كتب من أُصُوله".[(٣)]

---

(١) يُنظر: نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ٧٢٢/٤، نزهة النظر ٥٨/١.

(٢) إسماعيل بن أبي أويس ومروياته في صحيح البخاري – دراسة تطبيقية في كيفية انتقاء البخاري لحديث إسماعيل صـ ٣١٦.

(٣) هدي الساري ٣٩١/١.

وكان إسماعيل يُعطي لهذه الأحاديث المنتقاة أهمية خاصة، فكان يبين لطلابه وتلاميذه قيمة هذه الأحاديث دون غيرها، قال الإمام البخاري "كان إسماعيل بن أبي أويس إذا انتخبت من كتابه نَسَخَ تلك الأحاديث لنفسه، وَقَالَ: هذه أحاديث انتخبها محمد بن إسماعيل من حديثي".(١)

المحور الثاني: انتقى له الإمام البخاري صحيح حديثه التي وافق فيها الثقات، وتجنب مناكيره وأفراده.

فإن الإمام البخاري قد أخرج له في الصحيح تسعة وعشرين حديثا ومائتي حديث(٢) تُوبع فيها كلها ما عدا حديثين انفرد بهما إسماعيل. قال الحافظ ابن حجر: لم يخرج له البخاري مما تفرد به سوى حديثين.(٣) وقال أيضاً: وأما الشيخان فلا يظن بهما أنهما أخرجا عنه إلا الصحيح من حديثه الذي شارك فيه الثقات.(٤) وهذان الحديثان اللذان أخرجهما الإمام البخاري من أفراده فلا مخالفة في متنهما؛ بل لهما شواهد كثيرة.

---

(١) تاريخ بغداد ٣٢٢/٢.

(٢) يُنظر: رجال صحيح البخاري الذين تكلم فيهم ابن عدي في كتابه الكامل في ضعفاء الرجال (دراسة تطبيقية) صـ ٢٩ رسالة ماجستير للباحث/ عطوة محمد القريناوي".

(٣) فتح الباري ٣٩١/١.

(٤) تهذيب الكمال ٣١٢/١. وقد حقق هذه المسألة الباحث/ ياسين مهدي صالح الدليمي في رسالة الماجستير "إسماعيل بن أبي أويس ومروياته في صحيح البخاري دراسة تطبيقية في كيفية انتقاء البخاري لحديث إسماعيل" ودرس مرويات إسماعيل بن أبي أويس دراسة تفصيلية وتبين أن الإمام البخاري تجنب ما انفرد به إسماعيل بن أبي أويس ولم يخرج له من أفراده إلا حديثين صـ ٣١٠.

كذلك حققها الباحث/ عطوة محمد القريناوي في رسالته الماجستير سالفة الذكر ودرس مرويات إسماعيل عن الإمام مالك في صحيح البخاري وتبين أنه ما أخرج له عن= =مالك إلا ما

أما الحديث الأول: قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَخِي، عَنِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، عَنْ سَعِيدٍ المَقْبُرِيِّ عن أبي هُرَيْرَةَ (ﷺ) قَالَ: "حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ) وِعَاءَيْنِ: فَأَمَّا أَحَدُهُمَا فَبَثَثْتُهُ.(١)، وَأَمَّا الآخَرُ فَلَوْ بَثَثْتُهُ قُطِعَ هَذَا البُلْعُومُ".(٢)

قلت: وإن كان إسماعيل انفرد به عن أخيه عبد الحميد، فالحديث له متابعة قاصرة أخرجها ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله عن أحمد بن صالح(٣)، عن ابن أبي فُديك(٤)، عن أبي ذئب، به، بلفظه.(١)

وافقه فيه الثقات، وإنما درس رواياته عن مالك خصوصاً، لأنه قد تُكلم في غرائبه عن خاله الإمام مالك. صـ ٣٠ إلى صـ ٣٨.

(١) من بثث وبَثَّ الخبرَ وأَبَثَّهُ بمعنىً، أي نشره." يُنظر: الصحاح ٢٧٣/١، النهاية في فريب الحديث والأثر ١١٤/٢".

(٢) أخرجه الإمام البخاري كتاب العلم باب حفظ العلم ٣٥/١ ح (١٢٠) قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَخِي، عَنِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، عَنْ سَعِيدٍ المَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، به.

(٣)أحمد بن صالح المصري أبو جعفر بن الطبري. قال العجلي وأبو حاتم: ثقة. وقال ابن يونس: وكان حافظا للحديث، وقال الإمام البخاري: أَحْمَد بْن صَالِح ثقة صدوق ما رأيت أحداً يتكلم فيه بحجة. وقال الإمام الذهبي: ثبت في الحديث. وأغرب الإمام النسائي فقال: ليس بثقة قلت: ولم يقبل العلماء تجريح النسائي له: قال مُحَمَّد بْن هارون: هذا الخراساني- يعني النسائي- يتكلم فِي أَحْمَد بْن صَالِح، وحضرت مجلس أَحْمَد بْن صَالِح، وطرده من مجلسه، فحمله ذلك على أن يتكلم فيه. وقال ابن عدي بعد سبر مروياته: فلا يؤثر قول النسائي فيه، ولا إنكاره عليه يساوي شيئا." يُنظر: الثقات للعجلي ١٩٢/١، الجرح والتعديل ٥٦/٢ تاريخ ابن يونس ١٣/١، الضعفاء والمتركون للنسائي ٢٢/١، الكامل في ضعفاء الرجال ٣٠١/١، الكاشف ١٩٦/١.

(٤) محمد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فُديك -بالفاء مصغراً- المدني، قَال النَّسَائي: ليس به بأس. وقال الإمامان الذهبي وابن حجر: صدوق." تهذيب الكمال ٤٨٨/٢٤، الكاشف ١٥٨/٢، تقريب التهذيب ٤٦٨/١".

فالحديث من ناحية سنده يرتقي إلى الصحة لغيره بهذه المتابعة، أما المتن فلا مخالفة فيه إذ يبين أنَّ أبا هُريرة كثير الرواية وقد حفظ عن رسول الله (ﷺ) (وعاءين) نوعين من العلم، والمراد بالوعاء الذي نشره ما فيه أحكام الدين، وفي الوعاء الثاني أخبار الفتن والأحاديث التي تبين أسماء أمراء السوء وأحوالهم وزمنهم، وقد كان أبو هريرة يُكني عن بعضه ولا يُصرح به خوفا على نفسه منهم.[٢]

والحديث له شاهد أيضاً من طريق يزيد بن الأصم قَالَ: قِيلَ لِأَبِي هُرَيْرَةَ: أَكْثَرْتَ أَكْثَرْتَ، قَالَ: "فَلَوْ حَدَّثْتُكُمْ بِكُلِّ مَا سَمِعْتُ مِنَ النَّبِيِّ (ﷺ) لَرَمَيْتُمُونِي بِالْقِشْعِ[٣]، وَلَمَا نَاظَرْتُمُونِي".[٤]

وفي رواية عن أبي هريرة (رضي الله عنه) أنه قال: «حَفِظْتُ مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ) أَحَادِيثَ مَا حَدَّثْتُكُمْ بِهَا، وَلَوْ حَدَّثْتُكُمْ بِحَدِيثٍ مِنْهَا لَرَجَمْتُمُونِي بِالْأَحْجَارِ»[٥].

---

(١) جامع بيان العلم وفضله ١٠٠٢/٢ ح (١٩١٠).

(٢) يُنظر: فتح الباري ٢١٦/١.

(٣) هي جمع قَشْع عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ. وَقِيلَ: هِيَ جَمْعُ قَشْعة، وَهِيَ مَا يُقْشَع عَنْ وَجْهِ الْأَرْضِ مِنَ المَدَر والحَجَرِ: أَيْ يُقْلَع، كبَدْرة وبِدَر. وَقِيلَ: القَشْعة: النُّخامة الَّتِي يَقْتَلِعُها الْإِنْسَانُ مِنْ صَدْره: أَيْ لبَزَقْتم فِي وجهِي، اسِتخْفافاً بِي وَتَكْذِيبًا لقَوْلي، ويُروَى «لرَمَيْتُموني بالقَشْع» عَلَى الإفْراد، وَهُوَ الجِلْد، أَوْ مِنَ القَشْع، وَهُوَ الأحْمق: أَيْ لجَعَلْتموني أحمقَ." النهاية في غريب الحديث والأثر ٦٥/٤".

(٤) أخرجه أحمد في مسنده ٥٦٢/١٦ ح (١٠٩٥٩) عن علي بن ثابت، وأبو نعيم الأصفهاني في حلية الأولياء ٣٨١/١، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله ١٠٠١/٢، وأبو نعيم في معرفة الصحابة ١٨٨٩/٤ ح (٤٧٥٥) ثلاثتهم من طريق كثير بن هشام، كليهما عن جعفر بن برقان عن يزيد بن الأصم، به.

قلت: وإسناده صحيح.

(٥) أخرجه الحاكم في المستدرك ٥٨٣/٣ ح (٦١٦٢) من طريق أبي رافع عن أبي هريرة، وقال الحاكم «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ»، ووافقه الذهبي فقال صحيح.

ومن ثمَّ: فالحديث إسناده صحيح، ومتنه له شواهد صحيحة تؤيده وتعضده، وتنفي خطأ إسماعيل، وتؤكد إصابته في هذا الحديث.

أما الحديث الثاني: قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَخِي، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ (رضي الله عنها)، قَالَتْ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ لَوْ نَزَلْتَ وَادِيًا وَفِيهِ شَجَرَةٌ قَدْ أُكِلَ مِنْهَا، وَوَجَدْتَ شَجَرًا لَمْ يُؤْكَلْ مِنْهَا، فِي أَيِّهَا كُنْتَ تُرْتِعُ بَعِيرَكَ؟ قَالَ: «فِي الَّذِي لَمْ يُرْتَعْ مِنْهَا» تَعْنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) لَمْ يَتَزَوَّجْ بِكْرًا غَيْرَهَا.(١)

وهذا الحديث لا مخالفة فيه، فمن حيث الواقع لم يتزوج النبي (ﷺ) بكراً غيرها، بل من المعلوم لدى القاصي والداني أنَّ السيدة عائشة (رضي الله عنها) كانت أحبُّ أزواجه إليه.

أما من حيث قوله (ﷺ): «فِي الَّذِي لَمْ يُرْتَعْ مِنْهَا» فإن النبي (ﷺ) كان يحث على نكاح الأبكار؛ فقد قال النبي (ﷺ) لجابر بن عبد الله (رضي الله عنه) وهو يحضه على نكاح البكر «هَلَّا تَزَوَّجْتَ بِكْرًا تُلاَعِبُهَا وَتُلاَعِبُكَ».(٢)

ومن ثمَّ فإن الحديثين اللذين أخرجهما الإمام البخاري من أفراد إسماعيل بن أبي أويس لا مخالفة في متنهما، بل هناك ما يشهد لهما من السنة الصحيحة.

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب النكاح باب نكاح الأبكار ٥/٧ ح (٥٠٧٧)، ومن طريق الإمام البخاري أخرجه ابن حبان في صحيحه كما في الإحسان كتاب الأيمان باب ذكر الاستحباب للمرء إذا حلف أن يحلف برب محمد (ﷺ)١٠/١٧٤ ح (٤٣٣١).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد والسير باب استئذان الرجل الإمام ٤/٥١ ح (٢٩٦٧) ومسلم في كتاب الرضاع باب استحباب نكاح البكر ٢/١٠٨٧.

وخلاصة القول في هذه القضية:

أنَّ الإمام البخاري لم يُخرج من أحاديث إسماعيل بن أبي أُويس إلا الصحيح منها، فانتقى من جوانب قوته، واتقي مواطن ضعفه وجرحه، فإن كان إسماعيل يُخطئ إذا حدَّث من حفظه، فقد اجتنب البخاري هذا الجانب وانتقى من أصول كتابه، وإن كان قد تُكلم فيه لأجل غرائبه، فقد اتقى الإمام البخاري هذا الجانب، وانتقى ما وافق فيه الثقات الأثبات، ولم يُخرج له من أفراده إلا حديثين لا مخالفة في متنهما، مما يؤكد لنا إصابة إسماعيل في هذه الأحاديث، وضبطها ضبطاً تاماً، ووصولها إلى درجة الصحة، هذه خلاصة أحاديث إسماعيل بن أبي أُويس في صحيح البخاري.

أما من ناحية الإمام البخاري، فإن هذه القضية تبرز لنا جانباً من براعة الإمام البخاري في التمييز بين الصحيح والضعيف، وقدرته على الانتقاء من أحاديث الرواة المُتكلم فيهم.

المبحث الرابع

الانتقاء من أحاديث الراوي الثقة توثيقاً مُقيداً

وفيه عدة مطالب

المطلب الأول:

الانتقاء من أحاديث الراوي الثقة المُضعف في شيخ معين.

المطلب الثاني:

الانتقاء من أحاديث الراوي الموثَق في شيخ معين.

المطلب الثالث:

الانتقاء من كتاب الراوي الذي ساء حفظه

المطلب الرابع:

الانتقاء من أحاديث الراوي المُتكلم في روايته في بلد معين.

المطلب الخامس:

الانتقاء من أحاديث الراوي المُضّعَّف في الرواية عن شيوخه المجهولين.

تمهيد: لقد بذل النُّقاد وعلماء الجرح والتعديل جهداً كبيراً في استقصاء السيرة الذاتية للراوي مع إبراز حاله جرحاً وتعديلاً؛ للحكم على مروياته قبولاً ورداً.

فمن الرواة من يكون ثقة أو صدوقاً مطلقاً فتُقبل أحاديثه ومنهم من يكون ضعيفاً فلا تقبل مروياته إلا إذا اعتضد.

وهناك من الرواة من يكون توثيقه مُقيداً بحالة معينة فلا يكون ثقة بإطلاق أو ضعيفاً بإطلاق، كأن يُضعف الراوي في شيخ معين فيكون ثقة في غيره من الشيوخ، أو يكون مُقدماً ثقة في شيخ معين دون غيره من الشيوخ، أو يكون ثقة في روايته عن أهل بلد معين أو في رواية أهل بلدٍ عنه، أو يكون ثقة إذا حدَّث من حفظه ضعيفاً إذا حدَّث من كتابه، أو تكون روايته مقبولة إذا روى عن شيوخه المعروفين دون روايته عن المجاهيل وغير ذلك من هذا النوع من التوثيق.

وقد اهتم النُّقاد بهذا النوع اهتماماً بالغاً، حتى يتميز صحيح حديثه من سقيمه، وعليه فلا يُقبل حديثه بالكلية ولا يُرد بالكلية، ولكن يُقبل في جانب قوته وضبطه، ويُرد في جانب ضعفه وخطئه.

ومن منهج الانتقاء عند البخاري أنه يختار مواطن ضبط الراوي وثقته فينتقي له ما أجاد فيه وضبطه ضبطاً تاماً، فيخرجه في صحيحه، ويتقي مواطن ضعفه فلا يُخرجه في صحيحه، وعليه فلا يُخرج لهم إلا الصحيح من حديثهم.

وفي هذا المبحث نتناول كيفية انتقاء الإمام البخاري من هذا النوع من الرواة مع ذكر بعض الأمثلة من صحيح البخاري؛ لبيان منهج الإمام البخاري في انتقائه واختياره.

المطلب الأول
الانتقاء من أحاديث الراوي الثقة المضعَّف في شيخ معين

من المعلوم أنَّ الراوي غالباً يكون له شيوخ كُثر، سمع منهم، وتحمل عنهم الحديث، وقد يكون الراوي ثقة يضبط أحاديث شيوخه منذ السماع والتحمل حتى الأداء، ولكنه قد يُخطئ في أحاديث شيخ معينٍ فيضعفه الأئمة النَّقاد في أحاديثه عن هذا الشيخ خاصةً، ويكون ثقة في غيره من الشيوخ.

وقد يعرض للإمام البخاري هذا النوع من الرواة، فلا يتجنب حديثه ويتركه على الإطلاق، بل ينتقي من جوانب قوته وثقته، ويتقي جوانب ضعفه، فيُخرج له في صحيحه عن شيوخه الذين وُثق فيهم، ويتقي حديثه عن شيخه أو شيوخه الذين ضُعف فيهم، فلا يُخرج لهم إلا صحيح أحاديثهم.

ومن أمثلة ذلك:

١- **عبَّاد بن العوام بن عُمَر الواسطي. روى عن:** إسماعيل بْن أَبي خَالِد، وحُميد الطويل، وسعيد بن أبي عروبة، وغيرهم، وروى عنه: أَحْمَد بْن حنبل، وأحمد بْن منيع، وإسماعيل بْن توبة، وغيرهم. قال الأئمة: ابن سعد[١] وابن معين[٢] والعجلي[٣] وأبو حاتم[٤]: ثقة. وزاد ابن سعد: وكان يتشيع. وقال الإمام أحمد: مضطرب الحديث عن سعيد بن أبي عروبة.[٥] وقال ابن حجر: ثقة.[٦] وخلاصة حاله أنه ثقة وروايته عن سعيد بن أبي عروبة خاصة مضطربة.

---

(١) الطبقات الكبرى ٢٣٨/٧.

(٢) تاريخ ابن معين- رواية الدوري- ٢٣٨/٧.

(٣) الثقات للعجلي ١٧/٢.

(٤) الجرح والتعديل ٨٣/٦.

(٥) الجرح والتعديل ٨٣/٦.

(٦) تقريب التهذيب ٢٩٠/١.

قلت: ولم يخرج الإمام البخاري شيئاً من حديثه عن سعيد بن أبي عروبة.

قال الحافظ ابن حجر: "لم يخرج له البخاري من روايته عن سعيد".(١)

٢- **هُشيم بن بشير بن القاسم، الواسطي. روى عن:** العوام بن حوشب، وعمرو بن دينار، وهشام بن حسَّان، وغيرهم، وروى عنه: زياد بن أيوب، والإمام أحمد، وسعيد بن منصور، وغيرهم.(٢)

قال الإمامان ابن سعد والعجلي: ثقة، يُدلس. وقال الإمام الذهبي: إمام، ثقة، مُدلس. وقال الحافظ ابن حجر: ثقة، ثبت، كثير التدليس، والإرسال الخفي.(٣)

ومع إمامته وثقته فهو ضعيف في الزهري خاصة، قال الإمام الذهبي: ثقة لكنه يُدلس، وحديثه في الصحاح؛ لكن ما خرجوا له عن الزهري شيئا؛ لأنه ضعيف فيه.(٤)

وذكره الحافظ ابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين وقال: مشهور بالتدليس مع ثقته.(٥)

---

(١) هدي الساري ٤١٢/١.

(٢) تهذيب الكمال ٢٧٤/٣٠، ٢٧٥.

(٣) الطبقات الكبرى ٢٢٧/٧، الثقات للعجلي ٣٣٤/٢، الكاشف ٣٣٨/٢، تقريب التهذيب صـ ٥٧٤.

والإرسال الخفي: هو رواية الراوي عمن عاصره ولم يلقه، بصيغة توهم السماع. قال الحافظ ابن حجر: والمرسل الخفي الذي صدر من معاصر لم يلق من حدث عنه، بل بينه وبينه واسطة، والفَرْقُ بينَ المُدَلَّسِ والمُرْسَلِ الخفيّ دقيقٌ، وهو أن التدليس يختص بمن روى عمن عُرف لقاؤه إياه، فأما إن عاصره ولم يُعرف أنه لقيه؛ فهو المرسل الخفي." نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ٨٦/١".

(٤) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ١٧٩/١.

(٥) طبقات المدلسين ٤٧/١.

قلت: وخلاصة حاله أنه ثقة، ثبت، إمام، يُدلس، ولكنه ضعيف في الزهري، لذا لم يُخرج له الإمام البخاري شيئاً من حديثه عن الزهري كما قال الإمام الذهبي.

وأضاف الحافظ ابن حجر: وأما روايته عن الزهري فليس في الصحيحين منها شيء.(١)

والخلاصة في هذا المطلب: أن الراوي قد يعرض له خاصة في حديثه عن شيخ معين، فلا يضبط أحاديثه، ويُخطئ فيها، مع ثقته وإتقانه في جملة شيوخه.

ومن براعة الإمام البخاري، ودقة منهجه، ووضوح طريقته في الانتقاء أن يستفيد بأحاديث الراوي في شيوخه الذين ضبط أحاديثهم، ويتجنب مروياته في شيخه أو شيوخه الذي ضُعِّف فيهم.

المطلب الثاني
الانتقاء من أحاديث الراوي الموثق في شيخ معين

كما أنَّ الراوي قد يُضعَّف في شيخ معين، فإنه قد يعرض للراوي خاصية أو ميْزة تجعله مقدَّماً على غيره في شيخه أو بعض شيوخه، فينتقي الإمام البخاري من جوانب قوته هذا ويخرجه في صحيحه، ومن الأمثلة على ذلك:

١- محمد بن خازم الكوفي، أبو معاوية الضرير. روى عن الأعمش، وشعبة، وعاصم الأحول، وغيرهم، وروى عنه: الإمام أحمد، وأحمد بن سنان، وأحمد بن حرب، وغيرهم.(٢)

قال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث يدلس. وكان مرجئاً.(٣)

---

(١) هدي الساري ٤٤٩/١.

(٢) تهذيب الكمال ١٢٥/٢٥.

(٣) الطبقات الكبرى ٣٦٤/٦. والإرجاء: نسبة إلي المرجئة، وهم الذين يؤخرون العمل عن النية والاعتقاد، أو أنهم كانوا يؤثرون الرجاء، فيقول: لا يضر مع الإيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة. "يُنظر: الملل والنحل للشهرستاني ١٣٩/١".

وقال الإمام أحمد: أبو معاوية في غير حديث الأعمش مضطرب لا يحفظها حفظاً جيداً. [١]

وقال يحيى بن معين: أثبت أصحاب الاعمش: بعد سفيان وشعبة أبو معاوية الضرير. وقال أبو حاتم: أثبت الناس في الأعمش الثوري ثم أبو معاوية الضرير.[٢] وقال ابن حبان: وَكَانَ حَافِظًا متقناً، وَلكنه كَانَ مرجئا[٣] وقال الإمام النسائي: ثقة.[٤] وقال الإمام الذهبي: ثبت في الأعمش وكان مرجئاً.[٥] وقال في الميزان: ثقة ثبت، ما علمت فيه مقالا يوجب وهنه مطلقا.[٦]

وذكره الحافظ ابن حجر في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين: معروف بسعة الحفظ، أثبت أصحاب الأعمش فيه وصفه الدارقطني بالتدليس.[٧]

وقد لخَّص الحافظ ابن حجر خلاصة حاله فقال: ثقة، أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهم في حديث غيره.[٨]

ولذا نرى الإمام البخاري في صحيحه قد انتقي في صحيحه من أحاديثه عن الأعمش، فلم يَحْتَجْ بأبي معاوية إلا في روايته عن الأعمش، وأخرج له عن غير الأعمش متابعة.

---

(١) الجرح والتعديل ٢٤٧/٧.

(٢) الجرح والتعديل ٢٤٧/٧.

(٣) الثقات ٤٤١/٧.

(٤) تهذيب الكمال ٤٩٤/٢٤.

(٥) الكاشف ١٦٧/٢.

(٦) ميزان الاعتدال ٥٣٣/٣.

(٧) طبقات المدلسين ٣٦/١.

(٨) تقريب التهذيب ٤٥٧/١.

قال الحافظ ابن حجر: "لم يَحْتَجْ به البخاري إلا في الأعمش، وله عنده عن هشام بن عروة عدة أحاديث توبع عليها وله عنده عن بريد بن أبي بردة حديث واحد توبع عليه".[١]

٢- **الحكم بن عَبد الله الأَنْصارِيّ، أَبُو النعمان البَصْرِيّ. رَوَى عَن:** حماد بن زيد، وسَعِيد بن أَبي عَرُوبَة، وشعبة بن الحجاج، وغيرهم، ورَوَى عَنه: محمد بن المنهال، وأَبُو قدامة السرخسي، وعقبة بن مكرم العمي، وغيرهم.[٢] قال الإمام البخاري: كَانَ يحفظ سَمِعَ شُعْبَة حديثه معروف.[٣] وقال: عقبة بن مكرم البصري:وكان من أصحاب شعبة من الثقات.[٤]

وقال ابن عدي: له مناكير يرويها لا يتابعه عليها أحد.[٥] وقال الذهلي: وكان ثبتا في شعبة.[٦]

وأغرب أبو حاتم فقال: مجهول.[٧] وَقَال أَبُو بكر الخطيب: كان ثقة، يوصف بالحفظ.[٨]

وقال الإمام الذهبي: صدوق.[٩] وقال الحافظ ابن حجر: ثقة له أوهام.[١٠]

---

(١) هدي الساري ٤٣٨/١ بتصرف يسير.
(٢) تهذيب الكمال ١٠٥/٧.
(٣) التاريخ الكبير ٣٤٢/٢.
(٤) الجرح والتعديل ١٢٢/٣.
(٥) الكامل ٥٠٤/٢.
(٦) تهذيب الكمال ٤٢٩/٢.
(٧) الجرح والتعديل ١٢٢/٣.
(٨) تهذيب الكمال ١٠٥/٧.
(٩) الكاشف ٣٤٤/١.
(١٠) تقريب التهذيب ١٧٥/١.

والذي يظهر أنه ثبت في حديث شعبة، وإن كان له أوهام في غيره.

لذا فقد استفاد الإمام البخاري من هذا الجانب ولم يخرج له في صحيحه إلا عن شعبه نظراً لتقدمه فيه، قال الحافظ ابن حجر: "ليس له في البخاري سوى حديث واحد عن شعبة وله متابعة من حديث غندر عن شعبة".(١)

والخلاصة: أن الراوي قد يكون ثقة في شيخ معين مُقدماً فيه، فينتقي له الإمام البخاري أحاديثه عن هذا الشيخ المُقدم فيه أصلاً واحتجاجاً، وإذا أخرج له عن غيره فإنه يُخرج له في المتابعات.

المطلب الثالث
الانتقاء من كتاب الراوي الذي ساء حفظه

تمهيد: من المعلوم عند المحدثين أنَّ الضبط قسمان: ضبط الصدر، وضبط الكتاب، فأما ضبط الصدر فهو أن يحفظ الراوي ما يسمعه من شيوخه في صدره، وأن يكون قادراً على استحضار ما سمع في أيِّ وقت شاء من غير زيادة أو نقصان.

وأما ضبط الكتاب فهو أن يكتب الراوي ما يسمعه من شيوخه في كتاب لديه، وأن يحفظ كتابه بعيداً عن التصحيف والتحريف منذ التحمل والسماع إلى الأداء.(٢)

وقد يعرض للراوي حالة يقل فيها ضبطه، ويقع أحياناً في الوهم والخطأ إذا حدَّث من حفظه، فإذا حدَّث من كتابه فهو ثقة، يقول النَّقاد فيه: صحيح الكتاب.

(١) هدي الساري ٣٩٨/١ بتصرف يسير.

(٢) يُنظر: نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ٧٢٢/٤، نزهة النظر ٥٨/١.

ومن منهج الانتقاء عند الإمام البخاري في صحيحه في مثل هذا النوع من الرواة أنه لا يترك حديثه بالكلية؛ ولكنه ينتقي من جوانب تفوقه وتميزه وضبطه، فيأخذ من مرويات الراوي ما ثبت أنها من كتابه، ويتقي ما حدَّث فيه من حفظه، فلا يُخرج له إلا الصحيح من حديثه.

ومن الأمثلة على ذلك:

حفص بن غِيَاث[١] بن طلق النخعي، أبو عمر الكوفي. روى عن: الأعمش، وخالد الحذاء، وداود بْن أَبي هند، وغيرهم، وروى عنه: الإمام أحمد، وإسحاق بن راهوية، وزهير بْن حرب، وغيرهم.[٢] قال الأئمة ابن معين[٣] والعجلي[٤] والنسائي[٥] وابن خراش[٦]: ثقة.

وقال أبو زُرعة: ساء حفظه بعد ما استقضى فمن كتب عنه من كتابه فهو صالح وإلا فهو كذا.[٧]

وقَالَ علي ابن المديني: وَكَانَ يَحْيَى بن سعيد يقول: حفص ثبت. فقلت: إنه يهم. فَقَالَ: كتابه صحيح. وقال علي بن المديني: سمعت يَحْيَى بْن سعيد الْقَطَّان يقول: أوثق أصحاب الأعمش: حفص بْن غياث، فأنكرت ذلك، ثُمَّ قدمت الكوفة بأخرة، فأخرج إلي عُمَر بْن حفص كتاب أبيه عَنِ الأعمش، فجعلت أترحم على

(١) بكسر الغين المعجمة، وبعدها ياء تحتية وآخره ثاء مثلثة." يُنظر: الإكمال لابن ماكولا ١٣١/٦".

(٢) تهذيب الكمال ٥٨/٧.

(٣) الجرح والتعديل ١٨٥/٣.

(٤) الثقات ٣١٠/١.

(٥) تهذيب الكمال ٦٦/٧.

(٦) تاريخ بغداد ٦٨/٩.

(٧) الجرح والتعديل ١٨٥/٣.

يَحْيَى، فَقَالَ لي عُمَر: تنظر فِي كتاب أَبِي وَتترحم على يَحْيَى؟ فقلت: سمعته يقول حفص بْن غياث أوثق أصحاب الأعمش وَلم أعلم حتى رأيت كتابه. وَقَال يعقوب بْن شَيْبَة: ثقة ثبت إذا حدث من كتابه، ويُتقى بعض حفظه.(١)

وقال الإمام الذهبي: أحد الائمة الثقات.(٢)

وقال الحافظ ابن حجر: ثقة، فقيه تغير حفظه قليل في الآخر.(٣)

وخلاصة حاله: أنه ثقة صحيح الكتاب، يهم أحياناً في بعض حفظه، من أوثق أصحاب الأعمش.

وحينما تتبعت حديث حفص بن غياث في صحيح البخاري وجدت أن الإمام البخاري لم يُخرج له إلا عن ابنه عنه عن الأعمش، فيقول الإمام البخاري في جميع رواياته: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ....

ولقد اعتمد الإمام البخاري ذلك: لكتاب ابنه عمر عنه عن الأعمش، ولأن حفصاً من أوثق أصحاب الأعمش، ولأنه كان يميز بين ما صرَّح به الأعمش بالسماع وبين ما دلسه.

قال الحافظ ابن حجر: "اعتمد البخاري على حفص هذا في حديث الأعمش؛ لأنه كان يميز بين ما صرَّح به الأعمش بالسماع وبين ما دلسه، نبه على ذلك أبو الفضل بن طاهر وهو كما قال".(٤)

---

(١) تاريخ بغداد ٦٨/٩.

(٢) ميزان الاعتدال ٥٦٧/١.

(٣) تقريب التهذيب ١٧٣/١.

(٤) هدي الساري ٣٩٨/١.

ومن الأمثلة على ذلك: إسماعيل بن أبي أُويس الذي سبق ذكره ودراسته في المبحث الثالث، وقد تُكلم فيه لسوء حفظه، فاتقي الإمام البخاري هذا الجانب، ولم يُخرج له إلا من صحيح كتابه.

المطلب الرابع
الانتقاء من أحاديث الراوي المتكلم في روايته في بلد معين

تمهيد: إنَّ المعول عليه عند المحدثين في قبول رواية الراوي أن يكون عدلاً ضابطاً، وقد يعرض للراوي أحوال يُضعف لأجلها في روايته عن أهل بلدٍ معين، أو في رواية أهل بلدٍ عنه، كأن يكون صاحب كتاب مثلاً فينزل بلداً غير بلده فيحدِّث فيها من حفظه فيُخطئ، أو يكون الراوي ضابطاً لحديث أهل بلده فإذا حدَّث عن غيرهم وقع في الوهم إلى غير ذلك من هذه الأسباب.

ومن منهج الإمام البخاري في انتقائه أنه يأخذ من جوانب ضبطهم، ويترك ما ضُعفوا فيه لأجله، فلا يُخرج لهم من مروياتهم إلا ما أصابوا فيها.

ومن الأمثلة على ذلك في صحيح البخاري:

١- علي بن المبارك البَصْرِيّ. روى عن: أيوب السختياني، والحسن بْن مسلم العبدي، وحسين بْن ذكوان، وغيرهم. وروى عنه: وكيع بْن الجراح، ويحيى بْن سَعِيد القطان، وإسماعيل بن عُلية، وغيرهم.[١] قال الأئمة أحمد[٢] وابن معين[٣] والعجلي[٤] وأبو داود[٥]: ثقة

(١) تهذيب الكمال ١١٢/٢١.
(٢) العلل ومعرفة الرجال – رواية عبد الله- ٥٢٩/١.
(٣) تاريخ ابن معين-رواية الدوري- ١٤٦/١.
(٤) الثقات ١٥٦/٢.
(٥) سؤالات أبي عُبيد الآجري ٣٠٧/١.

وقال يحيى القطان: كان له كتابان أحدهما سمعه والآخر لم يسمعه، فأما ما روينا نحن عنه فمما سمع، وأما ما رواه الكوفيون عنه فالكتاب الذي لم يسمع.(١)

وقال أبو داود: كان عند علي بن المبارك كتابان عن يحيى بن أبي كثير كتاب سماع، وكتاب إرسال، فقلت لعباس العنبري، كيف تعرف كتاب الإرسال؟ فقال: الذي عند وكيع عن علي عن يحيى عن عكرمة. قال: "هذا من كتاب الإرسال، قال: وكان الناس يكتبون كتاب السماع".(٢)

قلت: ويرى الإمام أحمد أن الكتاب الذي لم يسمعه من يحيى بن أبي كثير، إنما أخذه عرضاً.

قال عبد الله بن أحمد: كيف علي بن المبارك؟ قال: ثقة. قلت: كيف سماعه من يحيى بن أبي كثير؟ قال: كانت عنده كتب بعضها سمعها، وبعضها عرض.(٣)

بينما يرى يعقوب بن شيبة أنَّ الكتاب الذي لم يسمعه كتب به إليه يحيى وكتاب آخر تركه يحيى عنده. حيث قال: علي بن المبارك سمع من يحيى بن أبي كثير، فكان يحدث عنه ما سمع منه، ويحدث عنه ما كتب به إليه، ويحدث عنه من كتاب كان يحيى تركه عنده.(٤)

وقال الحافظ ابن حجر: ثقةٌ، كان له عن يحيى بن أبي كثير كتابان: أحدهما سماع، والآخر إرسال فحديث الكوفيين عنه فيه شيء.(٥)

---

(١) المعرفة والتاريخ ١٨٣/٣.

(٢) سؤالات أبي عُبيد الآجري ٣٠٨/١.

(٣) العلل ومعرفة الرجال – رواية عبد الله– ٥٢٩/١.

(٤) إكمال تهذيب الكمال ٣٧٢/٩.

(٥) تقريب التهذيب ٤٠٤/١.

وخلاصة حاله أنه ثقة، له كتابان عن يحيى بن أبي كثير، فأما الأول فسمعه منه ورواه عنه البصريون فحديثهم صحيح عنه، وأما الثاني فلم يسمعه منه ورواه عنه الكوفيون فحديثهم عنه فيه شيئ.

أما حديثه في صحيح البخاري فإنَّ الإمام البخاري لم يخرج احتجاجاً له إلا من رواية البصريين عنه(١)، وأخرج له من رواية وكيع عنه متابعة(٢).

قال الحافظ ابن حجر: "أخرج له البخاري من رواية البصريين عنه خاصةً، وأخرج من رواية وكيع عنه حديثاً واحداً توبع عليه"(٣).

المطلب الخامس
الانتقاء من أحاديث الراوي المضعَّف في الرواية عن شيوخه المجهولين

قد يكون الراوي ثقة، ولكنه لا ينتقي شيوخه الذين يروي عنهم، فتجده يروي عن الثقات المعروفين، ويروي أيضاً عن الضعفاء والمجاهيل، فيتكلم فيه العلماء لروايته عن النوع الأخير، فينتقي الإمام البخاري أحاديثه عن الثقات المعروفين، ويترك ما تُكلم فيه لأجله.

ومن الأمثلة على ذلك:

مَرْوان بن معاوية بن الحارث، الفزاري، أبو عبد الله الكوفي. روى عن: عاصم الأحول، وإسماعيل بن أبي خالد، وهاشم بن هاشم، وغيرهم، وروى عنه:

---

(١) قلت: تتبعت روايته في صحيح البخاري فتبين أنَّ الإمام البخاري قد أخرج له ثلاثة عشر حديثاً من رواية البصريين عنه وهم: إسماعيل بن علية وهو إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي أبو بشر البصري، وسَعِيد بْن الربيع الهروي أبو زيد البصري، وسَلْم بْن قُتَيْبَة أبو قُتَيبة الخرساني البصري، وعثمان بْن عُمَر بْن فارس البصري، وهارون بْن إسماعيل الخزاز أبو الحسن البصري.

(٢) لم يُخرج له إلا حديثا واحداً عن علي بن المبارك بمتابعة غيره له.

(٣) هدي الساري ١/٤٣٠.

أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وعلي بن المديني.[١] قال ابن سعد[٢] وأحمد[٣] وابن معين[٤]: ثقة.

وقال الإمام أحمد: ما حدَّث عن المعروفين فصحيح وما روى عن المجهولين ففيه ما فيه وليس بشيء. وقال عبد الله بن علي بن المديني عن أبيه: ثقة فيما روي عن المعروفين وضعيف فيما يروي عن المجهولين.[٥] وقال ابن المديني: كان يُوثق، وكان يروي عن قوم ليسوا ثقات، ويكنى عن أسمائهم.[٦] وقال العجلي: ثقة، ثبت، وما حدَّث عن الرجال المجهولين فليس حديثه بشيء.[٧]

وقال الإمام الذهبي: ثقة، حجة، لكنه يكتب عمن دبَّ ودرج فُينظر في شيوخه.[٨]

وقال الحافظ ابن حجر: ثقة حافظ وكان يُدلس أسماء الشيوخ.[٩] وذكره الحافظ ابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين وقال: كان مشهورا التدليس وكان يدلس الشيوخ أيضاً.[١]

---

(١) تهذيب الكمال ٤٠٦/٢٧.

(٢) الطبقات الكبرى ٢٣٨/٧.

(٣) العلل ومعرفة الرجال –رواية عبد الله – ٤٧٩/٢.

(٤) تاريخ ابن معين– رواية ابن محرز– ٨٢/٢.

(٥) تاريخ دمشق ٣٥٦/٥٧.

(٦) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ١٢٠/١.

(٧) الثقات للعجلي ٢٧٠/٢.

(٨) المغني في الضعفاء ٦٥٢/٢.

(٩) تقريب التهذيب ٥٢٦/١. وتدليس الشيوخ هو: أن يروي عن شيخ حديثا سمعه منه، فيسميه أو يكنيه، أو ينسبه، أو يصفه بما لا يعرف به، كي لا يعرف." يُنظر: مقدمة ابن الصلاح ٧٤/١، التقريب والتيسير للنووي ٣٩/١، تدريب الراوي ٢٦١/١".

وخلاصة حاله أنه ثقة فيما حدَّث عن شيوخه الثقات المعروفين، وضعيف فيما يرويه عن المجهولين؛ لأنه كان يكني عن أسماءهم، وهذا هو تدليس الشيوخ.

أما حديثه في صحيح البخاري؛ فإنه الإمام البخاري لم يُخرج له إلا عن شيوخه الثقات المعروفين.

قال الحافظ ابن حجر(٢): وأخرج البخاري من حديثه عن خمسة من شيوخه المعروفين وهم: حميد(٣) وعاصم الأحول(٤)، ==

(١) طبقات المدلسين ٤٥/١.

(٢) هدي الساري٤٤٣/١. وقد ذكر الإمام المزي في تهذيب الكمال أن الإمام البخاري أخرج لمروان بن معاوية حديثه عن هؤلاء الشيوخ.

(٣) حُميد بن أبي حُميد الطويل، ثقة، سبقت ترجمته صـ ١٤.

(٤) عاصم بن سليمان، الأحول. أبو عبد الرحمن البصري. قال الأئمة ابن سعد وأحمد وابن معين : ثقة. ووافقهم الحافظ ابن حجر فقال: ثقة لم يتكلم فيه إلا القطان فكأنه بسبب دخوله في الولاية" يُنظر: الطبقات الكبرى ٢٣١/٧، سؤالات أبي داود للإمام أحمد ٣٧١/١، تاريخ ابن معين–رواية الدارمي– ١٦١/١، تقريب التهذيب ٢٥٨/١".

==وإسماعيل بن أبي خالد[١]، وأبو يعفور العبدي[٢]، وهاشم بن هاشم.[٣]

وبعد هذا العرض لمطالب هذا المبحث يتبين أنَّ الإمام البخاري ينتقي للراوي الثقة في جانب دون آخر، فينتقي من جوانب ثقته وقوته، ويتقي جوانب ضعفه وخطئه، فيستفيد من أحاديثه، ولا يُخرج له إلا الصحيح منها.

(١) إسماعيل بن أبي خالد البجلي، أبو عبد الله الكوفي، قال الأئمة ابن معين وابن مهدي والعجلي: ثقة. ووافقهم الحافظ ابن حجر وزاد: ثبت. "يُنظر: تاريخ ابن معين- رواية الدارمي- ٥٦/١، الجرح والتعديل ١٧٥/٢، الثقات للعجلي ٢٥٤/١، تقريب التهذيب ١٠٧/١".

(٢) واسمه وقدان – بسكون القاف – أبو يعفور بفتح التحتانية وسكون المهملة وضم الفاء- العبدي الكوفي مشهور بكنيته وهو الكبير ويقال: اسمه واقد. قال الأئمة ابن سعد وابن معين وأبو حاتم: ثقة. ووافقهم الحافظ ابن حجر. "يُنظر: الطبقات الكبرى ٣٣٥/٦، من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال ٧٠/١، الجرح والتعديل ٤٨/٩، تقريب التهذيب ٥٨١/١".

(٣) هاشم بن القاسم أبو النضر، الكناني. قال الأئمة ابن سعد وابن المديني والعجلي: ثقة. ووافقهم الإمام الذهبي والحافظ ابن حجر. وزاد ابن حجر: ثبت. "يُنظر: الطبقات الكبرى ٢٤٢/٧، الجرح والتعديل ١٠٦/٩، الثقات للعجلي ٣٢٣/٢، تقريب التهذيب ٥٧٠/١.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تنزل البركات، وبرحمته تحل علينا النفحات، والصلاة والسلام على خير البرية، ورسول الإنسانية، سيدنا محمد (ﷺ)، وعلى آله وصحبه الذين شاهدوا التنزيل وعلموا التفسير والتأويل، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد؛ ففي نهاية هذا البحث قد تبين لي عدة نتائج أجمل أهمها فيما يلي:

١- دفع الشبهة القائلة بأن الإمام البخاري أخرج أحاديث ضعيفة في صحيحه، فصحيح البخاري لم يشمل إلا الصحيح فقط.

٢- ضرورة التفرقة بين إخراج الإمام البخاري لرواة مُتكلم فيهم وبين إخراجه أحاديث ضعيفة؛ فلا يلزم من التكلم في الراوي أن تكون جميع أحاديثه ضعيفة، ومن ثمَّ فإنَّ الإمام البخاري ينتقي من حديثه ما صح منها.

٣- لم يُخرج الإمام البخاري في صحيحه للراوي المُتكلم في ضبطه إلا ما ضبطه ضبطاً تاماً، وبلغ حديثه الذي ضبطه درجة الثقة فيه، وتبين ذلك بموافقته للثقات، لذا لا يُخرِّج الإمام البخاري له إلا مقروناً أو بمتابعة الثقات.

٤- قول الأئمة النقاد "يروي المناكير "ليست طعناً في الراوي ولكنها حالة خاصة لبعض مروياته، ومن وُصف بذلك من رجال البخاري لم يُخرج له الإمام البخار ي إلا صحيح حديثه، واتقى هذه المناكير.

٥- إسماعيل بن أبي أويس حالة خاصة لم يُخرِّج له البخاري إلا صحيح حديثه، لأنه شيخه وقد انتقي من أصول كتابه، فلم يُحدث عنه إلا ما ضبطه وأصاب فيه، فاتقي ما انفرد به، وما حدَّث به من حفظه.

٦- دقة منهج الإمام البخاري في انتقائه من حديث الراوي الثقة توثيقاً مُقيداً، فاستفاد من صحيح حديثه، فانتقي ما تميز فيه، واتقي ما تُكلم فيه لأجله، فلم يُخرج له إلا أصح الصحيح من حديثه.

٧- إنصاف الإمام البخاري في تعامله مع الرواة المتكلم فيهم، وضرورة الاستفادة من هذا المنهج في التعامل مع أهل العلم والعلماء فلكل عالم زلة، ولكل جواد كبوة، فنأخذ من علمهم ونترك زلاتهم وأخطاءهم.

وبعد فيطيب لي أن أذكر بعض التوصيات، والمقترحات التي ظهرت لي من خلال بحثي، ومن أهمها:

١- أوصي إخواني الباحثين في علم الحديث الشريف باستقراء الشبهات المُثارة حول صحيح الإمام البخاري، والاعتناء بها ودراستها دراسة عميقة للرد عليها وتفنيدها.

٢- كذلك فإني أوصي زملائي الباحثين بإعداد بحث مستقل عن منهج الإمام مسلم في انتقاء من أحاديث الرواة المُتكلم فيهم.

٣- كما أقترح على جامعة الأزهر أن تنشئ مرصداً متخصصاً لرصد الشبهات المُثارة على الدين عموماً وعلى السنة النبوية خاصة، والعمل على رصد هذه الشبهات المُثارة في الصحف والمجلات والشاشات وسائر وسائل التواصل الالكتروني والرد على هذه الشبهات وتفنيدها حتى نكون على قدر التحديات والمعركة الشرسة على الإسلام.

٤- كما أوصي مشيخة الأزهر ورئاسة الجامعة بنشر الأبحاث والرسائل العلمية، حتي يستفيد المجتمع من هذا الجهد المبذول من العلماء والباحثين وحتى لا تكون هذه الأبحاث قيد الأدراج فقط.

أسأل المولى (ﷻ) أن يجعل عملي خالصاً لوجهه الكريم، وأن يجعله في ميزان حسناتي، وأن يعفو عن أخطائي وزلاتي، كما أسأله (ﷻ) أن يجزي أساتذتنا ومشايخنا وعلماءنا وكل من له حق علينا خير الجزاء، إنه سميع مجيب، نعم المولى ونعم النصير.

وصلّ اللهم على سيدنا محمد (ﷺ) وعلى آله وصحبه وسلم

المصادر والمراجع

١- أبجديات البحث في العلوم الشرعية محاولة في التأصيل المنهجي، د/ فريد الأنصاري، ط منشورات الفرقان، الطبعة الأولى، الدار البيضاء ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

٢- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: للإمام ابن حبان البُستي، المتوفى: ٣٥٤هـ، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، المتوفى: ٧٣٩هـ، ط مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، تحقيق/ شعيب الأرناؤوط.

٣- إِحْكَامُ النَّظَرِ فِي أَحْكَامِ النَّظَرِ بِحَاسَّةِ البَصَرِ: لأبي الحسن ابن القطان، المتوفى: ٦٢٨ هـ، تحقيق/ إدريس الصمدي، ط دار القلم، دمشق – سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.

٤- الإرشاد في معرفة علماء الحديث: لأبي يعلى الخليلي، المتوفى: ٤٤٦هـ، ط مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، تحقيق/ د. محمد سعيد عمر إدريس.

٥- أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه (في جامعه الصحيح)، لابن القطان الجرجاني، المتوفى: ٣٦٥هـ، تحقيق/ د. عامر حسن صبري، ط دار البشائر الإسلامية – بيروت.

٦- إسماعيل بن أبي أويس ومروياته في صحيح البخاري – دراسة تطبيقية في كيفية انتقاء البخاري لحديث إسماعيل، رسالة ماجستير للباحث/ ياسين مهدي الدليمي، الجامعة الإسلامية- غزة. ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٦م.

٧- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال: لعلاء الدين مُغلطاي، المتوفى: ٧٦٢هـ، ط الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، تحقيق/ عادل بن محمد، وأسامة بن إبراهيم.

٨- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب: لأبي نصر علي بن هبة الله بن جعفر بن ماكولا، المتوفى: ٤٧٥هـ، ط دار الكتب العلمية -بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

٩- الأنساب: لأبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني، المتوفى: ٥٦٢هـ، ط مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م، تحقيق/ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي.

١٠- الإيمان: لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن مَنْدَه العبدي، المتوفى: ٣٩٥هـ، تحقيق: د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، ط مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ.

١١- تاريخ ابن معين (رواية ابن محرز): لأبي زكريا يحيى بن معين البغدادي، المتوفى: ٢٣٣هـ، ط مجمع اللغة العربية - دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م، تحقيق/ محمد كامل القصار.

١٢- تاريخ ابن معين (رواية الدوري): لأبي زكريا يحيى بن معين، المتوفى: ٢٣٣هـ، ط مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، تحقيق/ د. أحمد محمد نور سيف.

١٣- تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي): لأبي زكريا يحيى بن معين البغدادي، المتوفى: ٢٣٣هـ، ط دار المأمون للتراث - دمشق، تحقيق/ د. أحمد محمد نور سيف.

١٤- تاريخ ابن يونس المصري: لأبي سعيد عبد الرحمن بن أحمد بن يونس المصري، المتوفى: ٣٤٧هـ، ط دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.
١٥- التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة: لأبي بكر ابن أبي خيثمة، المتوفى: ٢٧٩هـ، ط الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م، تحقيق: صلاح بن فتحي هلال.
١٦- التاريخ الكبير: للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، المتوفى: ٢٥٦هـ، ط دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، تحقيق/ محمد عبد المعيد خان.
١٧- تاريخ بغداد: لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، المتوفى: ٤٦٣هـ، ط دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢ م، تحقيق د/ بشار عواد معروف.
١٨- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، السيوطي، المتوفى: ٩١١هـ، ط دار العقيدة، الطبعة الأولي ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م، تحقيق/ نشأت كمال المصري.
١٩- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس: للحافظ ابن حجر العسقلاني، المتوفى: ٨٥٢هـ، ط مكتبة المنار – عمان، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م، تحقيق/ د. عاصم بن عبدالله.
٢٠- تقريب التهذيب: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى: ٨٥٢هـ، ط دار الرشيد – سوريا، الطبعة: الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م، تحقيق الأستاذ الدكتور/ محمد عوامة.

٢١- التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث: للإمام أبي زكريا النووي، المتوفى: ٦٧٦هـ، ط دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، تحقيق/ محمد عثمان الخشت.

٢٢- تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق: لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي، المتوفى: ٧٤٤ هـ، ط أضواء السلف - الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله، وعبد العزيز بن ناصر الخباني.

٢٣- تهذيب الكمال في أسماء الرجال: للإمام أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن، المزي، المتوفى: ٧٤٢هـ، ط مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م، تحقيق/ د. بشار عواد.

٢٤- الثقات: محمد بن حبان: لابن حبان البُستي، المتوفى: ٣٥٤هـ، ط دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م، تحقيق/ الدكتور محمد عبد المعيد خان.

٢٥- جامع بيان العلم وفضله: لابن عبد البر الأندلسي، المتوفى: ٤٦٣هـ، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، ط دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٢٦- الجرح والتعديل: لأبي محمد ابن أبي حاتم الرازي، المتوفى: ٣٢٧هـ، ط دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى، ١٢٧١هـ ١٩٥٢م.

٢٧- جمهرة اللغة: لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي المتوفى: ٣٢١هـ، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، ط دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م.

٢٨- خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال: لأحمد بن عبد الله الخزرجي الأنصاري، المتوفى: بعد ٩٢٣هـ، تحقيق/ عبد الفتاح أبو غدة، ط مكتب المطبوعات الإسلامية/ الطبعة: الخامسة، ١٤١٦هـ.

٢٩- ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين: للإمام الذهبي، ط مكتبة النهضة الحديثة – مكة، الطبعة الثانية١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م، تحقيق/ حماد بن محمد.

٣٠- ذيل ميزان الاعتدال: للإمام أبي الفضل عبد الرحيم العراقي، المتوفى: ٨٠٦هـ، تحقيق: علي محمد معوض/ عادل أحمد عبد الموجود، ط دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.

٣١- رجال صحيح البخاري الذين تكلم فيهم ابن عدي في كتابه الكامل في ضعفاء الرجال (دراسة تطبيقية) رسالة ماجستير للباحث/ عطوة محمد القريناوي – الجامعة الإسلامية – غزة، ١٤٣٢هـ، ٢٠١١م.

٣٢- الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم: للإمام الذهبي، المتوفى: ٧٤٨هـ، ط دار البشائر الإسلامية – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م، تحقيق/ محمد إبراهيم الموصلي.

٣٣- سنن الترمذي: للإمام أبي عيسي محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي، المتوفى: ٢٧٩هـ، ط شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة الثانية ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م، تحقيق/ أحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ ٤، ٥).

٣٤- السنن الكبرى: لأبي بكر البيهقي، المتوفى: ٤٥٨هـ، ط دار الكتب العلمية، بيروت –، الطبعة الثالثة ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م، تحقيق/ محمد عبد القادر عطا.

٣٥- سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين: لأبي زكريا يحيى بن معين، المتوفى: ٢٣٣هـ، ط مكتبة الدار المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م، تحقيق/ أحمد محمد نور سيف.

٣٦- سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم: للإمام أحمد بن حنبل، المتوفى: ٢٤١هـ، ط مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ، تحقيق د/ زياد محمد منصور.

٣٧- سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل: للإمام أبي داود سليمان السِّجِسْتاني، المتوفى: ٢٧٥هـ، ط عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، تحقيق/ محمد علي قاسم العمري.

٣٨- سؤالات البرقاني للدارقطني: لأحمد بن محمد، أبي بكر المعروف بالبرقاني، المتوفى: ٤٢٥هـ، ط كتب خانه جميلي - لاهور، باكستان، الطبعة الأولي ١٤٠٤هـ، تحقيق/ عبد الرحيم محمد أحمد القشقري.

٣٩- سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني: لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، المتوفى: ٣٨٥هـ، ط مكتبة المعارف – الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م، تحقيق د/ موفق بن عبد الله بن عبد القادر.

٤٠- سير أعلام النبلاء: لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، المتوفى: ٧٤٨هـ، ط مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م، تحقيق/ شعيب الأرنؤوط.

٤١- الشَّافِي فيْ شَرْح مُسْنَد الشَّافِعي لابْنِ الأثِيْر: لمجد الدين أبي السعادات الجزري ابن الأثير المتوفى: ٦٠٦هـ، تحقيق/ أحمد بن سليمان - أبي تميم يَاسر بن إبراهيم، ط مَكتَبةَ الرُّشْدِ، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولي، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٤٢- شعب الإيمان: لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، المتوفى: ٤٥٨هـ، ط مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م، تحقيق/ الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد.

٤٣- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، المتوفى: ٣٩٣هـ، ط دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، تحقيق/ أحمد عبد الغفور عطار.

٤٤- صحيح البخاري: للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، ط دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ، تحقيق/ محمد زهير بن ناصر.

٤٥- صحيح مسلم: للإمام مسلم بن الحجاج، النيسابوري، المتوفى: ٢٦١هـ، ط دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي.

٤٦- الضعفاء الكبير: لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي، المتوفى: ٣٢٢هـ، ط دار المكتبة العلمية - بيروت.

٤٧- الضعفاء والمتروكون: لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، المتوفى: ٣٠٣هـ، ط دار الوعي - حلب، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ، تحقيق/ محمود إبراهيم زايد.

٤٨- الضعفاء والمتروكون: لجمال الدين أبو الفرج ابن الجوزي، المتوفى: ٥٩٧هـ، ط دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، تحقيق/ عبد الله القاضي.

٤٩- الطبقات الكبرى: لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع البغدادي، المتوفى: ٢٣٠هـ، ط دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، تحقيق: محمد عبد القادر عطا.

٥٠- علل الترمذي الكبير: للإمام محمد بن عيسى، أبو عيسى الترمذي، المتوفى: ٢٧٩هـ، ط عالم الكتب , مكتبة النهضة العربية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ، رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، تحقيق/ صبحي السامرائي, أبو المعاطي النوري, محمود خليل الصعيدي.
٥١- العلل الواردة في الأحاديث النبوية: لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، المتوفى: ٣٨٥هـ، ط دار طيبة – الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م، تحقيق/ محفوظ الرحمن زين الله السلفي.
٥٢- العلل ومعرفة الرجال(رواية عبد الله بن أحمد): للإمام أحمد بن حنبل الشيباني، المتوفى: ٢٤١هـ، ط دار الخاني, الرياض، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ – ٢٠١م، تحقيق/ وصي الله بن محمد عباس.
٥٣- غريب الحديث: لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، المتوفى: ٥٩٧هـ، ط دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م، تحقيق الدكتور/ عبد المعطي أمين القلعجي.
٥٤- فتح الباري شرح صحيح البخاري: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ط دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩هـ، تحقيق/ محب الدين الخطيب.
٥٥- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: لشمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد، السخاوي، المتوفى: ٩٠٢هـ، الناشر: مكتبة السنة – مصر، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، تحقيق/ علي حسين.
٥٦- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: للإمام الذهبي، المتوفى: ٧٤٨هـ، دار القبلة للثقافة الإسلامية – جدة، الطبعة: الأولى ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م، تحقيق الأستاذ الدكتور/ محمد عوامة.

٥٧- الكامل في ضعفاء الرجال: لأبي أحمد بن عدي الجرجاني، المتوفى: ٣٦٥هـ، ط الكتب العلمية – بيروت–، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ–١٩٩٧م، تحقيق/ عادل أحمد عبد الموجود–علي محمد معوض، وعبد الفتاح أبو سنة.

٥٨- كتاب العين: لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، المتوفى: ١٧٠هـ، ط دار مكتبة الهلال، تحقيق/ د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي.

٥٩- لسان العرب: لأبي الفضل محمد بن مكرم بن على بن منظور الأنصاري، المتوفى: ٧١١هـ، ط دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤١٤هـ.

٦٠- لسان الميزان: للحافظ ابن حجر العسقلاني، المتوفى: ٨٥٢هـ، ط دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى ٢٠٠٢م، تحقيق/ عبد الفتاح أبو غدة.

٦١- المجتبى من السنن المعروف بـ(سنن النسائي): لأبي عبد الرحمن النسائي، المتوفى: ٣٠٣هـ، ط مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م، تحقيق/ عبد الفتاح أبو غدة.

٦٢- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: لمحمد بن حبان، أبو حاتم، البُستي، المتوفى: ٣٥٤هـ، ط دار الوعي – حلب، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ، تحقيق/ محمود إبراهيم زايد.

٦٣- المستدرك على الصحيحين: للإمام الحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري، المتوفي: ٤٠٥هـ، وبذيله التلخيص للحافظ الذهبي، ط دار المعرفة–بيروت، تحقيق د/ يوسف عبد الرحمن المرعشلي.

٦٤- مسند الإمام أحمد بن حنبل: للإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني المتوفى: ٢٤١هـ، ط مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى١٤٢١هـ – ٢٠٠١م، تحقيق/ شعيب الأرناؤوط.

٦٥- المسند: للإمام الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس القرشي، المتوفى: ٢٠٤هـ، ط دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٠٠هـ.
٦٦- المعجم الأوسط: لأبي القاسم الطبراني، المتوفى: ٣٦٠هـ، ط دار الحرمين – القاهرة، تحقيق/ طارق بن عوض الله بن محمد, عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني.
٦٧- معجم مقاييس اللغة: لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، ط دار الفكر، الطبعة: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، تحقيق الشيخ/ عبد السلام محمد هارون.
٦٨- معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح: لأبي عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ)، ط دار الفكر- سوريا، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، تحقيق: نور الدين عتر.
٦٩- المعرفة والتاريخ: ليعقوب بن سفيان الفسوي، المتوفى: ٢٧٧هـ، ط مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ- ١٩٨١م، تحقيق/ أكرم ضياء العمري.
٧٠- المغني في الضعفاء: للإمام الذهبي، المتوفى: ٧٤٨هـ، ط إدارة إحياء التراث الإسلامي بدولة قطر، تحقيق الدكتور/ نور الدين عتر.
٧١- من تكلم فيه وهو موثوق أو صالح الحديث: للإمام الذهبي، المتوفى: ٧٤٨هـ، ط مكتبة الملك فهد الوطنية، الطبعة الأولي ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، تحقيق/عبد الله ضيف الله الرحيلي.
٧٢- من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (رواية طهمان): للإمام يحيى بن معين (المتوفى: ٢٣٣هـ) تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، ط دار المأمون للتراث – دمشق.

٧٣- من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال: لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، المتوفى: ٢٤١هـ، ط مكتبة المعارف – الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ، تحقيق/ صبحي البدري السامرائي.

٧٤- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: لأبي زكريا محيي الدين النووي، المتوفى: ٦٧٦هـ، ط دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الثانية١٣٩٢ هـ.

٧٥- منهج الشيخين في انتقاء الرواة وأحاديثهم. د/ أكرم محمد إبراهيم نمراوي. د/فيصل بن أحمد شاة. نُشر في مجلة الحديث –الكلية الجامعية الإسلامية العالمية بسيلانجور – ماليزيا– معهد دراسات الحديث النبوي إنهاد– مجلة علمية مُحكمة نصف سنوية، العدد السادس، صفر ١٤٣٥هـ/ ديسمبر ٢٠١٣م.

٧٦- نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: لابن حجر العسقلاني، المتوفى: ٨٥٢هـ، ط دار الحديث – القاهرة، الطبعة الخامسة ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م، تحقيق/ عصام الصبابطي، وعماد السيد.

٧٧- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: للحافظ ابن حجر العسقلاني، المتوفى: ٨٥٢هـ)، ط مطبعة الصباح، دمشق، الطبعة: الثالثة، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م، تحقيق/ نور الدين عتر.

٧٨- نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي: جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي، المتوفى: ٧٦٢هـ، تحقيق/ محمد عوامة، ط مؤسسة الريان للطباعة والنشر – بيروت –لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية– جدة – السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٧٩- النكت علي كتاب ابن الصلاح: للحافظ ابن حجر العسقلاني، المتوفي: ٨٥٢هـ، طـ دار التوفيقية- القاهرة، تحقيق/ مجدي فتحي السيد، ومصطفي شتات.

٨٠- النهاية في غريب الحديث والأثر: لمجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد ابن الأثير الجزري المتوفى: ٦٠٦هـ، طـ المكتبة العلمية – بيروت، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م، تحقيق/ طاهر أحمد الزاوي – محمود محمد الطناحي.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الملخص عربي	٣٧٥
الملخص إنجليزي	٣٧٦
المقدمة	٣٧٧
التمهيد	٣٨٢
المبحث الأول: الانتقاء من أحاديث الرواة المُتكلم في ضبطهم بالمتابعات	٣٨٥
المبحث الثاني: الانتقاء من أحاديث الراوي الذي له مناكير	٤٠٢
المبحث الثالث: الانتقاء من أصول الراوي والنظر فيه	٤٠٧
المبحث الرابع: الانتقاء من أحاديث الراوي الثقة توثيقاً مُقيداً	٤١٩
• **المطلب الأول:** الانتقاء من أحاديث الراوي الثقة المُضَعَّف في شيخ معين	٤٢٢
• **المطلب الثاني:** الانتقاء من أحاديث الراوي المُوثَّق في شيخ معين	٤٢٤
• **المطلب الثالث:** الانتقاء من كتاب الراوي الذي ساء حفظه	٤٢٧
• **المطلب الرابع:** الانتقاء من أحاديث الراوي المُتكلم في روايته في بلد معين	٤٣٠
• **المطلب الخامس:** الانتقاء من أحاديث الراوي المُضَعَّف في الرواية عن شيوخه المجهولين	٤٣٢
الخاتمة	٤٣٦
المصادر والمراجع	٤٣٨
فهرس الموضوعات	٤٥٠